

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، علوم التسيير
قسم :المالية و المحاسبة



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية التخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة تسيير

دور المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات
المحاسبية

تحت إشراف الأستاذ:

برياطي حسين

من إعداد الطالب :

بن علي ايمن فيصل

الاسم و اللقب	الرتبة	جامعة	الصفة
ولد سعيد محمد	استاذ محاضر	جامعة مستغانم	رئيسا
برياطي حسين	استاذ محاضر	جامعة مستغانم	مقرا
مدوري نور الدين	استاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر و تقدير

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

الحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل، لا يسعني إلا أن أتقدم
بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص التقدير إلى الوالدين
الكريمين حفظهما الله

و إلى الأستاذ المشرف * برياطي حسين* على ما بذله من نصح
وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف

وشكر خاص لكافة أعضاء اللجنة على قبول مناقشتهم لمذكرتي
إلى كل من ساهم في إعداد هذا البحث من قريب أو من بعيد خاصة ولا
يفوتني في الآخر أن أتقدم إلى كافة زملائي دفعة 2022 بالتمني لهم
حياة موفقة بإذن الله

المُلَخَّص

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة دور المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تقديم إطار نظري لموضوع الدراسة حيث تمكننا من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف عن ابعاده، إضافة إلى البحث والتحليل والوثائق والبيانات. ولقد تم التوصل إلى نتائج كان من بينها أن علاقة بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية، يبين أن للتدقيق الداخلي مساهمة كبيرة ودور فعال وذلك من خلال تأكيد المعلومة المحاسبية وتقليل أخطاء هذه الأخيرة من خلال بناء نظام رقابة سليم.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية، التدقيق الداخلي، قوائم المالية، نظام الرقابة الداخلية

Résumé:

Le but de cette étude est de savoir le rôle du précision interne pour améliorer le système d'information comptable en fournissant un cadre conceptuel pour l'étude. Dont nous pouvons aller plus loin et comprendre les différents aspects du sujet et a révélé ses dimensions, en plus d'observation et des entrevues, des analyses, des documents et des données Les résultats ont été atteints, y compris la relation entre précision interne et le système d'information comptable, montre la grande contribution et le rôle efficace de cette précision interne confirmation de l'information comptable en réduisant les erreurs et les dangers possibles en construisant un système de contrôle sain.

Mots-clés : système d'information comptable, précision interne, listes financières, système de contrôle interne.

رقم الصفحة	فهرس المحتوى
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	الملخص
1 - ح	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول النظام المعلومات المحاسبي
2	تمهيد
3	المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات المحاسبية
3	المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبية
7	المطلب الثاني : أهمية وشروط فعالية نظام المعلومات المحاسبي والعوامل التي تعيقه
10	المطلب الثالث : الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية
12	المبحث الثاني: مكونات النظام المعلومات المحاسبية
12	المطلب الأول :مدخلات النظام المعلومات المحاسبية
15	المطلب الثاني:المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية
16	المطلب الثالث:مخرجات نظام المعلومات المحاسبية
17	المبحث الثالث :علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإداري والأنظمة الفرعية أخرى ومعايير تصميمه
17	المطلب الأول : علاقة النظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإداري
18	المطلب الثاني : علاقة النظام المعلومات بالأنظمة الفرعية الأخرى
20	المطلب الثالث :معايير تصميم نظام المعلومات المحاسبي
23	خلاصة الفصل الأول
25	الفصل الثاني :المدقق الداخلي وإسهاماته في تحسين نظام المعلومات المحاسبية
26	تمهيد
27	المبحث الأول :مدخل للتدقيق الداخلي
27	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التدقيق الداخلي
30	المطلب الثاني : أساسيات التدقيق الداخلي
33	المطلب الثالث :التنظيم الإداري للتدقيق ومنهجية أداءه
37	المبحث الثاني : ماهية نظام الرقابة الداخلية
38	المطلب الأول :مفهوم نظام الرقابة الداخلية
41	المطلب الثاني :أهمية واهداف وإجراءات نظام الرقابة الداخلية
44	المطلب الثالث : مقومات وتقييم نظام الرقابة الداخلية
45	المبحث الثالث: فاعلية المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية

المطلب الاول : علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة الداخلية	45
المطلب الثاني :علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية	47
المطلب الثالث :علاقة التدقيق الداخلي بالنظام المعلومات المحاسبية	49
خلاصة الفصل الثاني	50
الخاتمة	52
الملاحق	55

مقدمة

تمهيد:

في ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية، أصبح لازما على أصحاب القرار في كل المؤسسات الاقتصادية تكثيف السعي الجاد في سبيل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة، يمكنهم الاعتماد عليها في صناعة واتخاذ قرارات دقيقة وسليمة. إذ أن المحاسبة تبرز كنظام مميز خاصة بعد تطورها مع مرور الزمن من خلال الاهتمام المتزايد للمعلومات التي أصبحت نظاما متكاملًا مشكلا ما يعرف بنظام المعلومات المحاسبي، الذي يعتبر من أقدم الأنظمة الوظيفية حيث نجده يحتل موقعا متميزا في المؤسسة نظرا لعلاقته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الوظيفية الأخرى، ولتحقيق هدف معالجة البيانات المالية عن طريق التسجيل والتبويب ولتخليص مدخلاتها لتحويلها إلى معلومات محاسبية مستخلصة من القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ذلك يتطلب وجود المراجعة الداخلية. ويتمثل التدقيق الداخلي من أهم أدوات الرقابة بصفة عامة حيث تتوقف على مدى نجاتها وفعاليتها، مما لا شك فيه أن وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي في أي مؤسسة يساعد على اكتشاف أي انحرافات أو تلاعبات أو أخطاء قبل وقوعها في السجلات والدفاتر المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسة المتبعة من طرف المؤسسة.

أولا : الإشكالية :

مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع كالتالي:
- ماهي مساهمة المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات في المؤسسة ؟

ثانيا : الفرضيات

ولتسهيل الإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة، نصيغ الفرضيات التالية:

- يعد نظام المعلومات عنصرا أساسيا في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة.
- يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف وإبراز نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية.
- للتطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات تاتير على نظام المعلومات المحاسبية.

ثالثا : منهج البحث

انطلاقا من التساؤلات المطروحة بهدف إثبات صحة الفرضيات المتبناة والوصول الى أهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة النظرية، وذلك للتطرق الى

مفاهيم خاصة للنظام المعلومات المحاسبية ، ومختلف مكوناته، بالإضافة إلى عرض مفاهيم التدقيق الداخلي بغرض معرفة دورها في تحسين نظام المعلومات المحاسبية

رابعاً : أسباب اختيار

ان البحث إن اختيار ان هذا الموضوع أسباب موضوعية و شخصية :

-الأسباب الموضوعية :

-حاجة المؤسسات للتدقيق الداخلي قصد تحسين نظام المعلومات المحاسبية بعد التحولات التي شهدتها المحيط الذي تنشط فيه .

-أهمية المعلومة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة للحصول على معلومات موثوقة وتفادي الخطأ واكتشافها.

- يعتبر نظام الرقابة الداخلية العمود الفقري للمراجعة الداخلية، وذلك من خلال تقييم كيفية توزيع السلطة والمسؤولية داخل المؤسسة، وتحديد مسؤولية مرتكب الخطأ إن وجد .

-الأسباب الشخصية:

- الميل الشخصي لتعمق ومعرفة مهنة التدقيق.

- التداول الكبير للتدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية في مناهج الدراسة.

- إمكانية مواصلة البحث في الموضوع.

خامساً: أهمية البحث

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية نظام المعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسات وحاجاتها لتطويره ورفع كفاءته، وذلك بضمان أكبر قدر من الثقة والدقة يف المعلومات المحاسبية، كما أن المراجعة الداخلية أداة إدارية فعالة التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث أنها تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل كشف نقائصه وإدراج مجموعة من التصحيحات وتؤكد على تطبيق اللوائح والإجراءات الموضوعية. وبالتالي فإنها تساهم في تحسين نظام المعلومات المحاسبية.

سادس: أهداف البحث

–محاولة إبراز أهمية التدقيق الداخلي للمؤسسة لاعتباره أداة فعالة في تحسين نظام المعلومات المحاسبية، وأثره على نوعية المعلومات المحاسبية.

- محاولة إبراز مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وعرض مكوناته.

سابعاً: صعوبات البحث

من الصعوبات التي واجهتها نذكر منها :

-صعوبة استعارة الكتب، نظراً لخروجها ولفترات طويلة.

-نقص المراجع و المباحث

ثامناً: دراسات سابقة:

1- دراسة "محمد علي محمد الجابري، 2014" بعنوان تقييم دور المدقق الداخلي يف تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية يف شركات التأمين العاملة يف اليمن"، تناولت هذه الدراسة الى مفاهيم للتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة مت توزيعها على عينة الدراسة تمثلت في المدققين الداخليين في الدراسات العامة للمراكز الرئيسية لشركات التأمين يف مدينة صنعاء، وبلغ عددها 25 استبانة.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، ان خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها تأثير في نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، والتزام المدقق الداخلي برفع التقارير دورية الى مجلس الإدارة المتضمنة أوجه القصور يف نظام الرقابة الداخلية له تأثير هام يف تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية، كما يجب لمدقق الداخلي أن يتمتع لاجليادية والنزاهة له دور هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية.

2-دراسة "العاني والعزاوي ، 2009 "بعنوان " التدقيق الداخلي يف إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة "هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة يف سوق العراقي للأوراق المالية وذلك من خلال اختيار احد المؤشرات أوليات وتطبيق حوكمة الشركات التي تمارس التدقيق الداخلي ، حيث تناولت هذه الدراسة بيان مدى تطور التدقيق الداخلي نتيجة لظهور مفهوم حوكمة الشركات وبيان دور ذلك التطور يف خلق قيمة إضافية للشركة . حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهج الاستقرائي والاستنباطي في اختيار فرضية الدراسة اذ اعتمدت على تقارير المالية النوعية للمصارف عينة الدراسة التقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية وكذلك اعتمدت على تحليل الاستبانة بأساليب إحصائية دقيقة ،وقد استخدمت الدراسة الاستبانة والتي تم توزيعها على العاملين المختصين الإدارة والمحاسبة والتدقيق يف عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الوراق المالية ومن تم تحليل الحالات لاستخدام التوزيعات التكرارية . وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج أهمها التائي الواضح للتدقيق الداخلي يف قيمة الشركة و رفعها للريادة ، وكذلك التقدم الحاصل في التدقيق الداخلي ووظائفه لكن بالرغم من هذا التطور لم يصل الى المدى الذي يلبي متطلبات حوكمة الشركات ، اما ماهو أهم التوصيات

التي تم التوصل إليها فهي ضرورة تطوير التدقيق الداخلي وتفعيل وظائفه من منظور حوكمة الشركات وهي تقويم وتحسين عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

3-دراسة " عيادي محمد ملني، 2007- 2008، بعنوان " مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة ".هدفت هذه الدراسة الى إبراز أسس النظرية التطبيقية والقانونية التي يرتكز عليها نظام المعلومات المالي، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير نظام المعلومات المحاسبية ال، مالية واثر ذلك على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية، واعتمدت هذه الدراسة على دراسة ميدانية يف " المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة

المبيعات المقبوضات" قامت على وصف الدورة المبيعات والمقبوضات لقسم الفوترة/ التحصيل وذلك لاستخدام أدوات المراجعة و خريطة التدقيق، إضافة الى ملئ قائمة الاستقصاء للدورة المبيعات – المقبوضات"حيث توصلت هذه الدراسة الى النتائج أهمها الى ضرورة تصميم إجراءات تخص على ضرورة التأكد من قدرة الزبون المالية على تسديد مستحقاته وذلك بالتعاون مع قسم الفوترة/ التحصيل قبل قبول أي طلبية، ويكون ذلك بتحديث مستمر لبطاقات للزبائن وإعداد موازنات زمنية عن الطلبات قيد التنفيذ وقدرة المؤسسة الإنتاجية الإمكانيات البشرية والمادية تسمح بمتابعة فعالة لعمليات الإنتاج، إعادة تصميم إجراءات التحصيل حيث تكون فعالية أكبر في تحصيل الحقوق وتفعيل انتقال المعلومات بين القسم التجاري وقسم التحصيل.

تاسعا: هيكلية البحث

قصد الإمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم دراستنا لثلاثة فصول: حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول النظام المعلومات المحاسبية حيث من خلاله قمنا بعرض مدخل للنظام المعلومات المحاسبية يتضمن بعض المفاهيم و الأطراف المستعملة تطرقنا أيضا إلى مكونات نظام المعلومات المحاسبية ، و بتبيين علاقته للنظام الإداري ومعايير تصميمه .

وأما في الفصل الثاني الذي يتمثل في المدقق الداخلي وإسهاماته يف تحسين نظام المعلومات المحاسبية حيث قمنا بالتعرف على مدخل للتدقيق الداخلي من خلال عرض تطوره التاريخي و خصائصه وأساسياته و إيضاح الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وتطرقنا الى ماهية الرقابة الداخلية و فاعلية المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية الذي نبني عالقة النظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي ومساهمة المدقق الداخلي في تحسين هذه البيانات.

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي حول النظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

مفهوم نظام المعلومات نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة الخطوات والإجراءات التي تتبع لتشغيل نظاماً لمعالجة البيانات لغاية توفير، وتوليد، وجمع، وتنظيم، وتخزين، واسترجاع المعلومات في مؤسسة ما أو أية جهة في المجتمع حول أنشطة أو ظروف خاصة، ويتم ذلك باستخدام مجموعة من المستلزمات، والموارد، والنظم، والأساليب الفنيّة.

المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث : علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الإداري والانظمة الفرعية الأخرى

ومعايير تصميمه

المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات المحاسبية

تجسد المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية في شكل قوائم وتقارير مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار المناسب

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبية بالإنجليزية Accounting as an information :

هو نظام لجمع وتخزين ومعالجة البيانات المالية والمحاسبية التي يستخدمها صناع القرار. يعد نظام المعلومات المحاسبية عموماً طريقة تعتمد على الكمبيوتر لتتبع النشاط المحاسبي جنباً إلى جنب مع موارد تكنولوجيا المعلومات. يمكن استخدام التقارير المالية داخلياً من قبل الإدارة أو خارجياً من قبل أطراف معنية أخرى بما في ذلك المستثمرين والدائنين والسلطات الضريبية. صُممت أنظمة المعلومات المحاسبية لدعم جميع وظائف وأنشطة المحاسبة بما في ذلك التدقيق والمحاسبة المالية وإعداد التقارير والمحاسبة الإدارية/الضريبية. تعتبر نظم المعلومات المحاسبية وحدات لتدقيق وإعداد التقارير المالية.

الشكل رقم 01 : اختصار للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر : حنان حلوة رضوان وآخرون، أسس المحاسبية المالية، طبعة الاولى، دار الحامد، الاردن، 2004، ص3

خصائص نظم المعلومات المحاسبية

- الدقة والسرعة الفائقة في معالجة البيانات المالية وتنفيذها.
- إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة في حين الحاجة إليها، وخاصةً في حال الرقابة على الأنشطة الاقتصادية وتقييمها في المنشأة¹.
- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وذلك من خلال تزويدها بالبيانات الضرورية وفي الوقت المناسب.
- المرونة والقابلية للتطوير، حيث تمتاز هذه النظم بقدرتها على مواكبة الحاجات والتطورات التي تطرأ أولاً بأول من خلال تطويرها².

1مدين بن بالغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يف ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة 2004، ص 54.

2كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر يف نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 17

- الديناميكية والحركة المستمرة في تحقيق الأهداف المرجوة³.
- مد يد العون للإدارة في تنفيذ تخطيط الأعمال المتعلقة بمستقبل المنشأة بغض النظر عن نوعها سواء كانت طويلة أم متوسطة أو حتى قصيرة المدى.
- تقديم الخدمات وإشباع الحاجات وتنفيذ المهام الإدارية بمختلف أنواعها، كاتخاذ القرار والتخطيط والرقابة والتنسيق.
- الاستعانة بالمقاييس الكمية والموضوعية لتحقيق أهداف العمل المحاسبي.
- الاعتماد التام على المعادلة المحاسبية (إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات + حقوق الملكية).

الملائمة أن تتسم المعلومة بتلك الخصائص

- 1- أن يتم تقديمها في الوقت المناسب (يكون لها قيمة زمنية)
 - 2- أن يكون لها القدرة على التنبؤ بالمستقبل (يكون لها قيمة تنبؤية)
 - 3- أن يتم المقارنة بين تلك المعلومة مع ماتم التخطيط له فنقوم بالتصحيح أي أنها يكون لها قيمة استرجاعية
- ولكي تكون المعلومة المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرار يجب أن تعتمد على الموثوقية وهي:

1- أن يتم عرض تلك المعلومات بصدق

2- أن تكون المعلومة حيادية (غير متحيزة)

3- أن تكون قابله للتحقق منها

الخصائص الثانوية لنظام المعلومات المحاسبية

قابلية التحقق : و يقصد بها إمكانية تكرار البيانات و التوقعات المعلومة ذاتها

الحد الزمني : ينبغي أن تكون متاحة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على المساعدة في اتخاذ قرارات حكيمة

الوضوح – لتسهيل فهم المعلومات المحاسبية

قابلية المقارنة يقصد بها مدى إمكانية تطبيق المعايير و السياسات المحاسبية من فترة لأخرى اذ تمكن القوائم المالية القابلة للمقارنة المستخدمين من استنباط رؤى ثاقبة عن اتجاهات الشركة وأدائها بمرور الوقت إضافة إلى إمكانية مقارنة قوائم الشركة مع قوائم الشركات الأخرى

1 خليل عواد ابو حشيش المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر الأردن 2005، ص 21
2 أمجد زكريا زكي عصمي، نظام المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، القاهرة 2011، ص 33

عناصر و وظائف نظام المعلومات المحاسبية

عناصر نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من ستة عناصر

الأشخاص الذين يستخدمون النظام بما في ذلك المحاسبين و المديرين و محلي الأعمال

الإجراءات و التعليمات هي طرق جمع البيانات و تخزينها و استرجاعها و معالجتها

البيانات بما في ذلك جميع المعلومات التي تدخل في ال AIS

يتكون البرنامج من برامج الكمبيوتر المستخدمة لمعالجة البيانات

تشمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات جميع الأجهزة المستخدمة لتشغيل نظام المعلومات AIS

وظائف نظام المعلومات المحاسبية

لنظم المعلومات المحاسبية ثلاث وظائف أساسية

تجميع البيانات: تتم في هذه المرحلة عدة خطوات، حيث تتمثل الخطوة الأولى في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، مع القيام بعملية قياس في حالة ما إذا كانت البيانات كمية، ثم تتمثل المرحلة الثانية في تسجيل هذه البيانات، وفي الأخرى تأتي المرحلة الثالثة التي تركز على تصنيف هذه البيانات إلى أقسامها الرئيسية وذلك بعد المصادقة عليها والتأكد من دقتها⁴.

التخزين: ويتم من خلال هذه العمليات حفظ البيانات في ملفات خاصة لاستخدامها في المستقبل، أو لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل، وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي، ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية بينما في النظام الآلي فتكون أداة التخزين شرائط، أسطوانات ممغنطة.

معالجة البيانات وتحويلها: تحول البيانات إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعد إدارة المؤسسة في تخطيط، تنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة، وتتضمن هذه المرحلة (3 -) فرز، تصنيف وترتيب المستندات التي تم الحصول عليها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً؛ -تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية استناداً إلى دليل حسابات المؤسسة؛ -إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات مثل الجمع، الطرح، القسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية؛ -ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام؛ -

⁴ 1 كرمي إبراهيم احليباين، زايد حبي السكاح، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة احد بيا للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص36، ص335. حبي محمد أبو طالب، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبية، طبعة جديدة، دار النشر (غري موجودة)، القاهرة، 2001، ص113، 4. عباس مهدي أشري ازي، نظرية المحاسبية، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص2

إجراء مجموعة من المقارنات بني محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات، بحيث قد تتم المقارنة بني البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام و بني البيانات الخاصة بذات البضاعة و الموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم

توليد معلومات مفيدة: لاتخاذ القرارات و توفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وتكون في شكل تقارير وقوائم مالية (ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج، الميزانية، الوثائق الملحقة) وتقارير إدارية التي توفر معلومات تشغيلية عن أداء المؤسسة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية (المبيعات، المشتريات، المخزون...الخ)، حيث تعتبر هذه المعلومات المخرجات التي ينتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية، وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم مالية لأطراف خارج المؤسسة، أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المؤسسة بغرض التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار

الاسترجاع: وترتبط هذه العملية بعملية التخزين، فبعد تخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها وإحضارها في ملفات خاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها.

تأمين الرقابة الكاملة لحامية أصول المؤسسة وممتلكاتها: بحيث تتضمن هذه الرقابة اكتشاف الأخطاء والغش وتوفير معلومات دقيقة تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ويتحقق ذلك من خلال الرقابة على عمليات التسجيل ومعالجة البيانات من خلال الاعتماد على إجراءات رقابة داخلية فعالة على العمليات داخل المؤسسة، أهمها التحديد المسبق للمسؤوليات والصلاحيات في تنفيذ العمليات والأنشطة والفصل بني الوظائف والعمليات المهمة ذات العلاقة بينها⁵.

المطلب الثاني : أهمية وشروط فعالية نظام المعلومات المحاسبي والعوامل التي تعيقه

أهمية نظم المعلومات

ازدادت أهمية نظم المعلومات بشكلٍ مضطرد حتى اضطر القائمون على الكثير من الأعمال والمشاريع للاهتمام في سبيل البقاء ضمن مجال المنافسة، فلا يمكن لأحد أن يتخيل عملاً واحداً لا يحتاج لنظام معلومات فعّال.

فاستخدام أحد تلك النظم في أي عملٍ أو مشروع يمكن أن يعود بفوائد عديدة ويُساعد في التعاملات الخارجية والداخلية وصناعة القرارات المستقبلية، نذكر منها:

• خدمات ومنتجات جديدة

⁵ 1 صباح رحيمة، عبد الفتاح إبراهيم زربية وآخرون، نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 183.ص، 2011.

أي شركة تسعى لتحسين مستقبلها وضمان التقدم، عليها إيجاد منظور أوسع في التعامل من خلال استخدام نظام معلومات عالي التصميم والتنسيق، والذي يُساهم في تسهيل العمليات المستقلة كتلك المعلومات الضرورية لإيجاد خدمات أو منتجات ذات قيمة ونشاطات منظمة.

يمكن لنظام المعلومات أن يقدم للشركة الدعم في المجال التنافسي، من خلال تحليل طريقة إنشاء الشركة لمنتجاتها أو خدماتها وإنتاجها وتسويقها.

• تخزين المعلومات

تحتاج كافة المنظمات والمؤسسات إلى تسجيل أنشطتها للوصول إلى أسباب المشاكل والحلول المناسبة لها، حيث تتضح أهمية نظم المعلومات في تسهيل تخزين البيانات التشغيلية، وسجلات الاتصالات، والمستندات وسجلات المراجعات.

قد يستغرق تخزين البيانات يدويًا وقتًا طويلاً وخاصةً عند البحث عن بيانات محددة، بينما يُخزن نظام المعلومات البيانات في قاعدة بيانات شاملة ومناسبة، مما يُسهل عمليات البحث وإيجاد البيانات، وبالتالي تتمكن الشركة من تحليل تأثير الإجراءات على أعمالها التجارية، ووضع توقعات مستقبلية للتكلفة المحتملة.

• تسهيل اتخاذ القرارات

بدون نظم المعلومات قد تحتاج الشركة لطاقة كبيرة ووقتٍ طويلٍ لاتخاذ القرارات، لكن مع استخدام أحد تلك النظم سيُصبح اتخاذ القرارات أسهل نتيجة لسهولة تأمين المعلومات الضرورية وتغيير النتائج.⁶

يعتمد الطاقم الإداري في الشركة على نظام المعلومات في اختيار أفضل طرق وأساليب تنفيذ الأعمال والمهام، وفي حال وجود عدة بدائل وخيارات يُستخدم نظام المعلومات لتشغيل طرق واحتمالات مختلفة من خلال حساب المؤشرات الأساسية مثل التكاليف والمبيعات والأرباح لتُساعد في تحديد البدائل التي تؤمن نتائج أفضل.

• التغيير السلوكي

• نقطة هامة أخرى تُبرز أهمية نظم المعلومات وهي التواصل؛ فبوجود نظام المعلومات سيتمكن أصحاب العمل من التواصل مع موظفيهم بشكل أسرع، وقد يكون استخدام رسائل البريد الإلكتروني أسرع، لكن تبقى نظم المعلومات فعالة حيث تحفظ المستندات في مجلدات يُتاح للموظفين الوصول إليها ومشاركتها.

⁶ كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر يف نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002-2003، ص 2

يضمن هذا الأمر تدفق المعلومات من الإدارة وحتى أصغر موظف؛ بحيث يُتاح له الاضطلاع والمشاركة في صنع القرارات وبالتالي يمكن الاستغناء عن المدراء الوسيطين وسيكتسب الموظف المشارك في صنع القرارات دوافع إضافية تحفزه نحو مزيدٍ من العمل.*

التحديات التي تواجه نظم

المعلومات من الطبيعي أن يواجه أي نظام يُطبَّق في المؤسسات والمنظمات مجموعة من التحديات والمشاكل عند تطبيقه، ومن التحديات التي تواجه نظام المعلومات: [٦][٧]

الافتقار للموارد البشرية: مِنَ المُشكِلات التي تواجه نُظُم المَعْلومات الافتقار للموارد البشرية اللازمة لتنفيذ أهداف ومعايير نظم المعلومات في الشركة.

عدم التواصل: إنّ عدم وجود معلومات من المدراء والمستخدمين حول طريقة التعاون مع الفريق المختص بتصميم نظم المعلومات يُعدّ من أكثر المشاكل والتحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات المختلفة.

التشارك والتواصل بين تخصصي تكنولوجيا المعلومات ومستخدمي النظام: يَجِدُ المُستخدِمون صعوبة في نقل المعلومات لافتقادهم القدرة على بيان المشكلة بصورة تقنية، لذلك يجب على نظام المعلومات أن يقوم بنقلها بصورة تقنية كي تكون الصورة أوضح لمختصين تكنولوجيا المعلومات.⁷

نقص التعلم والثقافة: من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات هي نقص التعلم والثقافة لدى بعض الموظفين، مما قد ينعكس سلباً على أدائهم ونتائج عملهم، وبالتالي سيؤثر بشكل طبيعي في مردود الشركة ومستوى وكفاءة إنتاجها، وقد يكون النقص في التعلم سببه البيئة المحيطة أو طبيعة التفكير لدى الموظف وغيرها من العوامل المؤثرة.

التكيف مع التغييرات: وهي أن يكون النظام قابلاً للتكيف مع التغييرات التي قد تطرأ على المؤسسة أو على بعض خصائص النظام نفسه.

الاستعمال بسهولة: وهي أن يكون النظام ومخرجاته قابلاً للاستخدام بشكل سهل وغير معقد بالنسبة للمستخدمين.

عدم وجود المستشارين المختصين لتصميم نظم المعلومات ومتطلباته من برمجيات مختلفة.

"أهمية نظم المعلومات - ص 1"، scribd، اطلع عليه بتاريخ 2017-05-10. بتصرّف Bert ↑ .
Marggraf,

الأموال :وهي الأموال المتاحة للنظام من المصادر الداخلية والخارجية

1 7 هشام امجد عطية، نظم المعلومات المحاسبية،الدار الجامعية،السكندرية،سنة2000،ص35

ويقصد بيه الشخص الذي اكتب في السندات

ثالثا :شروط فاعلية نظام المعلومات المحاسبي:

ان يكون نظام المعلومات المحاسبي طموحا اي يحقق النجاعة.

ان يكون له بعدا استراتيجيا او مايعبر عنها بالبناء(بناء هيكل تنظيمي جديدا) لان نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من هياكل المؤسسة لتطويره بإدخال مثلا محاسبة التسيير او مكاتب التدقيق، كما يكون له بعدا ميدانيا، فكل وظيفة تتطلب نظام معلوماتي معين. يجب أن يواكب التدقيق المحاسبي سيرورة التسيير من خلال وضع برامج محددة مسبقا(سداسيا، ثلاثيا، أو شهريا)

-يجب ان يكون لكل البيانات المحاسبية مدققة، وخاصة تلك التي تستخدم في حساب المؤشرات والنسب المالية⁸.

-يجب ان يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية واتباع طرق بسيطة وواضحة من معالجتها.
-يجب ان تسجل المعطيات الرقمية الاساسية على العمليات المتعلقة بالمؤسسة وان تعالج بدقة وسرعة، بحيث يمكن الحصول عليها في شكل معلومات محاسبية عند الحاجة اليها.
يجب أن يحتوي إضافة إلى معلومات المحاسبية التقديرات والانجازات أي نظام مراقبة التسيير
-يجب أن تقدم المعلومات المحاسبية والمالية وصفا موضوعيا واضحا،دقيقا وكاملا للأحداث والوضعيات المالية للمؤسسة، ولايمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توفر الخصائص اللازمة للمعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث : الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية:

أولا : المساهمون:

ان مقدمي راس المال يهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منه إذ إنهم يحتاجون لمعلومات تساعد في تحديد ما اذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء او الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما ان المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح اذ يحتاج المستثمرون الحاليون والمتقربون الى المعلومات المناسبة في الوقت نفسه من اجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الاخرى واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم، ويحتاج المستثمرون كذلك الى تقويم الاحتمالات المستقبلية لأجل الزيادة في استثماراتهم او تخفيضها او تحويلها الى مشروع آخر وعدم الاستمرار في الاستثمارات لفترة معينة معتمدين في ذلك على ماتقدمه لهم القوائم المالية.

⁸ عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات لمحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، ص179

ثانيا: الدائنون:

ويقصد بيه الشخص الذي اكتتب في السندات التي اصدرتها المؤسسة أو المحتمل شراؤها للسندات المصدرة، وقد يكون الدائن بنكا او مؤسسة مالية، ويهتم هؤلاء الدائنون بدراسة القوائم المالية بغرض تقييم امكانية المؤسسة في سداد الالتزامات المترتبة عليها تجاههم سواء كانت قصيرة او طويلة الاجل، اضافة الى اهتمام الدائنين بالتعرف على مجالات استخدام القرض، حيث ان استخدام القرض في برنامج استثماري يعطي الاطمئنان له اكثر من استخدامه في سداد التزامات سابقة مترتبة على مؤسسة⁹.

ثالثا: الموردون:

يهتم المورد بدراسة القوائم المالية التي يعدها العميل المؤسسة بقصد التعرف على حقيقة وضعها المالي ومدى - استقراره، بناءا عليها يتخذ قراراته بشأن الاستمرار في التعامل مع عملية إيقاف هذا التعامل.

رابعا : العملاء:

يدرس العميل القوائم المالية لمعرفة ما اذا كان مورده يتمتع بمركز مالي سليم ام لا، اذ ان التعامل مع مورده يعاني من عدم الاستقرار وضعه المالي قد يلحق الضرر بالعملاء، كما ان العميل يحرص على التأكد من ان شروط الائتمان من قوائم المورد ومقارنتها مع المنافسين بالإضافة الى الحسومات التي يمنحها المورد للذين يتعامل معهم.

خامسا : العاملون:

يهتم العاملون بدراسة القوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة التي يعملون لديها، اذ ان زيادة الاجور واستمرارهم في العمل والحصول على المكافآت والعلاوات يرتبط بحجم الانتاج ومدى نجاح المؤسسة في تحقيق ارباح متنامية.

سادسا :الجهات الحكومية:

تهتم هذه الجهات بالمعلومات المتعلقة بحجم اعمال المؤسسة بقصد تحديد موردها والحصول على المعلومات اللازمة في مجالات احصائيات الدخل القومي.

سابعا :الجمهور:

تؤثر المؤسسات بمختلف قطاعاتها على أفراد الجمهور بطرق متنوعة فعلى سبيل المثال قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين. بالإضافة الى الفئات السابقة فان هناك فئات أخرى تستفيد من المعلومات التي تنشرها المؤسسة من خلال قوائمها المالية من سماسرة الأوراق المالية ودققي الحسابات والناقصين والباحثين وغيرهم.

⁹ عبادي عبد القادر، دور وأهمية النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة املاجستري، ختصاص مالية وحاسبية، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيري، جامعة حسبية بن بو علي، شلف 2007-2008 صص 35، 36

المبحث الثاني: مكونات النظام المعلومات المحاسبية

يستقبل نظام المعلومات المحاسبية كما هائلا من البيانات الناتجة من العمليات المالية للمؤسسة، ويقوم بتسجيل هذه العمليات بصورة منتظمة ومعالجتها خلال فترة زمنية معينة (سنة مالية) بهدف استخلاص النتائج التي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة.¹⁰

المطلب الأول: مدخلات النظام المعلومات المحاسبي

تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية. وتعرف العملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي يمكن قياسه كمياً ويؤثر على أصول وخصوم الوحدة المعنية ويظهر في حساباتها وقوائمها المالية. ويوجد نوعان من العمليات المحاسبية:

1. **العمليات الخارجية** (والتي تنشأ من عملية التبادل بين الوحدة الاقتصادية وبين الأطراف الخارجية المتعاملين معها (مثل المدينون، الدائنون، المستثمرون، الجهات الحكومية والرسمية ... الخ
2. **العمليات الداخلية** والتي تنشأ من العمليات بين الأقسام الداخلية في الوحدة الاقتصادية

أولاً: مصادر مدخلات النظام المعلومات المحاسبي:

تميز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر من خارج وداخل الوحدة الاقتصادية وهي:

- **البيانات التي تتجمع بصورة روتينية:**

من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية وهي غالباً ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية وما إلى ذلك.

¹⁰ عزو خليل عزيز، المحتوى العالمي للقوائم المالية يف ضوء معايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، دمشق، 2006، ص 15، 16

2-البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب تغيرات في الأسعار ومؤشرات الصناعة وما إلى ذلك

3-البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها البعض مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة الوارد والمنصرف من المخزون، الأجور والمرتببات وما إلى ذلك.

4-البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو الأهداف الجديدة المطلوب تحقيقها وما إلى ذلك.

11

و غالباً ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية أو معبراً عنها في صورة نقدية وخصوصاً لأغراض الاستخدام الخارجي.

كما يمكن أن تكون مدخلات النظام المحاسبي معبراً عنها بوحدات قياس المدخلات أو المخرجات (قياس كمي: مثلاً وحدات، ساعات، أوزان ... إلخ) وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي وخصوصاً في الشركات الصناعية.

الوثائق والمستندات (مجموعة المستندية-)

تعتبر المستندات من أهم العناصر النظام المعلومات المحاسبي كونها دليل ملموس عن حدوث العمليات الاقتصادية، الى جانب كونها مصدراً للقيود المحاسبية التي يتم تسويتها في الدفاتر وكدليل إثبات قانوني في حالة حدوث نزاع وتتنصف ب:

- 1 يحمل المستند رقم متسلسل حتى يسهل حفظه وتوثيقه
- 2يشمل بيانات ضرورية عن العملية الاقتصادية مثل التاريخ، القيمة، وصف العملية
- 3 يكون بسيطاً وسهلاً يمكن فهمه

ثانياً : أنواع الوثائق 1

وتتمثل في:

– 1الفاتورة : تعتبر من أهم الوثائق التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها، وهي عبارة عن مستند أساسي لإثبات عمليات الشراء والبيع تتضمن عدداً من البيانات الأساسية والهامة في التسجيل المحاسبي، الى جانب كونها عنصر إثبات مهم في القانون التجاري والجنائي.

1 منى سلمان جعفر، النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا، سنة 2003 ، ص40

- 2- **الطلبية**: تعد هذه الوثيقة من القسم الذي يحتاج المواد، حيث توضح نوع المواد ومواصفاتها والكميات المطلوبة منها، وهي وثيقة ضرورية بالنسبة لإدارة أو مصلحة المشتريات لإعداد أمر الشراء.
- 3- **وصل الاستلام**: وهي وثيقة تثبت استلام المواد السلع من حيث الكميات والمواصفات والأسعار، كما تثبت المخالفات ان وجدت عن تلك الواردة في طلبيه الشراء أو الفاتورة.
- 4- **مذكرة الإدخال**: هي عبارة عن مستند يثبت ان البضاعة او المواد المستلمة أدخلت الى المخازن بالكميات والمواصفات المطلوبة، واصبحت تحت مسؤولية أمين المخزن.
- 5- **بطاقات الوقت**: تعد هذه الوثيقة لكل عامل يسجل فيها أوقات الحضور والانصراف خلال الشهر كما تسجل المصالح التي عمل فيها و الطلبيات و الاعمال التي انجزها ... الخ.

12

- 6- **وثيقة الشحن**: عبارة عن مستند يحتوي على معلومات تشمل اسم وعنوان العميل ورقمه، وبالإضافة الى بيان الاصناف المرسله، رقم ووسيلة الشحن، رقم رخصة التأمين الخ
- 7- **إذن الدفع**: هو عبارة من مستند يحتوي معلومات تشمل اسم وعنوان المستفيد ومبلغ الشيك والغرض من السداد. وهناك وثائق أخرى، منها أمر البيع، قائمة الأسعار... الخ.

ثالثاً دور وأهمية المستندات في إثبات قانونية العمليات المحاسبية- :

ا ولتمثلة في:

- 1- **دور المستندات**: تعتبر الوثائق السابقة الذكر مستندات قانونية يعتمد عليها المحاسب في ممارسة عمله، فهي تبين انتقال القيم والتدفقات بين المتعاملين الاقتصاديين على امتداد الدورة المالية الواحدة، كما أنها تخدم عدة أغراض منها 1 :
- أ التفويض ببدء عملية معينة، فأوامر المبيعات يمكن ان تراقب حركة البضاعة المطلوبة من المخازن الى منطقة شحن البضاعة للعميل.
- ب تعكس المسؤولية والمحاسبة عن الأعمال المتخذة، فمثلا فواتير الموردين يتم التوقيع عليها للتأكد من دقة البيانات المدونة بها.
- ج تقديم البيانات اللازمة لإعداد المخرجات، فمثلا البيانات في أوامر البيع الضرورية لتحضير فواتير المبيعات وملخص مبيعات الفترة.
- أهمية المستندات : 2 - يمكن ان تتجسد أهمية المستندات فيما يلي:
- أ تشكل المستندات مصادر معلومات للقيود المحاسبية عن طريق تتبع الأحداث الاقتصادية، وبالتالي فان طبيعة نشاط المؤسسة هو العامل الاول الذي يملئ شروط تصميم المستند ويحدد خط سيره.

- ب تشكل المستندات وسيلة لإحكام الرقابة الإدارية على عمليات المشروع عن طريق وضع طريقة موحدة لنقل المعلومات داخل المشروع، مما يجعل المستندات ودورها تتأثر بالهيكل التنظيمي للمشروع وحجمه الجغرافي (تواجد المؤسسة وفروعها)

ت تعد المستندات بمثابة سجل تاريخي للمعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي تحدث في المشروع- .
ث تعد المستندات وسيلة لخفض تكاليف نقل المعلومات.

13

المطلب الثاني : المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي

تتم المعالجة المحاسبية للبيانات في إطار نظام المعلومات المحاسبي فور تحقق الأحداث ذات طابع اقتصادي، حيث تحولها الى معلومات محاسبية مفيدة وموجهة لمختلف المتعاملين مع المؤسسة من اجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات ، ويمكن ذكر هذه المراحل فيما يلي:
اولا :التسجيل في دفتر اليومية : 1 اليوميات هي سجلات محاسبية يتم تسجيل فيها البيانات بترتيب حدوثها و بالقيم مالية، وكل قيد في اليومية يعكس البيانات الاساسية لعملية معينة وهي تظهر القيم المدينة والدائنة وكذلك الحسابات الخاصة بالجهة المدينة والجهة الدائنة.

ثانيا :ترحيل الحسابات الى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة:

دفتر الأستاذ " هو سجل يضم جميع حسابات المؤسسة وهو غير إجباري من الناحية القانونية، ويعد هذا الدفتر الوثيقة الأساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه"

المطلب الثالث : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

أولا التقارير السنوية و القوائم المالية

تعريف القوائم المالية تُعرف القوائم المالية على أنها المُستندات التي تصدرها الشركة وتُظهر موقفها للمُستثمرين، تتضمن هذه البيانات معلومات حول الديون والمبيعات والضرائب والبنود المالية الأخرى، وتعد الميزانية العمومية وبيانات الدخل وبيانات التدفق النقدي كلها أمثلة على هذه القوائم المالية، لذا لا بُد من معرفة الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية، حيث يعتمد المُحللون الأساسيون على هذه المستندات لتقييم الشركات التي قد تقوم باستثمارات جيدة، [٣] وبشكل عام، يمكن أن يشير مصطلح البيان المالي إلى التقارير المالية الخارجية التي يتم توزيعها من قبل الشركة لأشخاص خارج الشركة، فهي عبارة عن تقارير مالية داخلية أكثر تفصيلاً وتبقى داخل الشركة لاستخدامها من قبل إدارة الشركة. [٤] إن الخطوة الأولى في تطوير نظام الإدارة المالية هي إنشاء البيانات المالية للإدارة بشكل استباقي، حيث يجب أن يتم التخطيط لإنشاء بيانات مالية على أساس شهري، بحيث يتضمن البيانات المالية من: بيان الدخل وميزانية عمومية

14

¹³ كمال الدين الدهراوي، سمير كمال محمد، نظم المعلومات الادارية، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص. 70
2 عيادي عبد القادر، مرجع سبق

1 هيم الامش، اسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992، ص. 125
2 عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جماعة الجزائر، 2008 - 2007، صص 68، 69

وبيان التدفق النقدي، [٥] فالبيانات المالية هي سجلات رسمية للأنشطة المالية والمركز التجاري للشركة أو الشخص أو الكيان الآخر، لذا يجب معرفة الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية، حيث يتم تقديم

المعلومات المالية ذات الصلة بطريقة منظمة وفي شكل سهل فهمه، فبالنسبة للشركات الكبيرة، قد تكون هذه البيانات معقدة وقد تتضمن مجموعة واسعة من الحواشي للبيانات المالية ومناقشة الإدارة وتحليلها، حيث تصف الملاحظات عادةً كل عنصر في الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفق النقدي بمزيد من التفصيل، وتعتبر الملاحظات على البيانات المالية جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية. [٦]

ثانيا الميزانية الختامية

فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس طبقاً لـ (ن.م.م تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.

-الأصول: تشمل مجموع عناصر ذمة المؤسسة، من حقوق الملكية وحقوق اخرى التي تمتلكها المؤسسة بتاريخ إعداد الميزانية.
 - 2الخصوم: تشمل حقوق الملاك والديون التي تقع على عاتق المؤسسة نتيجة تمويل استخداماتها (أموال خاصة وديون).
 ثالثاً جدول حسابات النتائج
 يعرف حساب النتائج على أنه كشف إجمالي للأعباء والمتوجات التي أنجزها الكيان أثناء مدة معينة (عادة سنة)، حيث يبرز حساب النتائج النتيجة الصافية لهذه المدة، وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات هناك نوعين من حساب النتائج
 حساب النتائج حسب الطبيعة
 حساب النتائج حسب الوظيفة

1 الإيرادات

يُعرف المبلغ الإجمالي الناتج عن بيع السلع والخدمات التي تُقدمها الشركات باسم الإيرادات، التي تُساهم في¹⁵

تحديد القوة المالية للشركة، حيث تُبين مدى فعالية الشركات في توليد المبيعات وتحقيق هذه الإيرادات. هي التي تُبين مدى الربح الذي تُحققه الشركات من بيعها للسلع أو الخدمات وذلك بعد دفع كافة المصروفات المترتبة عليها، وعليه من المهم معرفة تعريف الإيرادات والمصروفات بدقة من أجل معرفة الربح الناتج من بيع السلع والخدمات.

1 ابراهيم الاعمش، مرجع سبق ذكره، ص. 130

2فالتر منجس، روبرت مينجس، ترجمة وصفي عبد الفتاح ابو المكارم، المحاسبة المالية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص. 106

2 المصروفات

تُعرف المصاريف التي تقوم الشركة على دفعها من أجل تحقيق الإيرادات باسم النفقات، حيث تشمل هذه النفقات: مدفوعات الموردين، أجور الموظفين، عقود الإيجار، استهلاك المعدات، كما يتم العمل على تسجيل النفقات وفق الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق، كما تُقسم المصاريف إلى المصروفات التشغيلية والمصروفات غير التشغيلية.

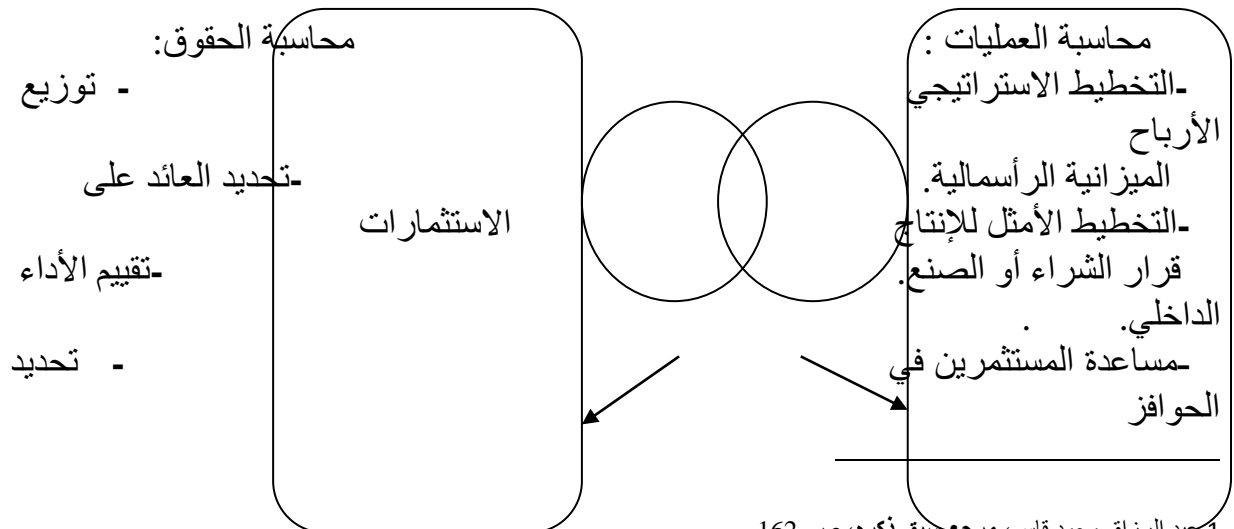
3 الملاحق: رغم ان الميزانية وجدول حسابات النتائج تقدم معلومات مهمة لمستخدميها، إلا ان هناك بعض المعلومات تتطلب تفصيلاً أكثر وهو ما يتطلب إضافة الملاحق التي تكمل وتعلق عن المعلومات المقدمة في الميزانية وجدول حسابات النتائج

المبحث الثالث : علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإداري و الأنظمة الفرعية اخرى ومعايير تصميمه.

المطلب الاول : علاقة النظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الاداري ونظراً لتشابك العلاقات وتعددتها بين كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري، فقد تعددت الآراء بين الكتاب والباحثين المهتمين بكل منهما، من حيث التركيز على النظرة المتجزئة في تحديد أن أحدهما هو النظام الأفضل أو الأهم من الآخر ، ويمكن مناقشة هذه الآراء في سبيل الوقوف على مسبباتها وإيجاد وجهات نظر تقريبية بينها من خلال ضرورة الاعتماد على نظام متكامل يجمع بين النظامين تفادياً لكل الانتقادات الموجهة للآراء المتعصبة لأي منهما.

16

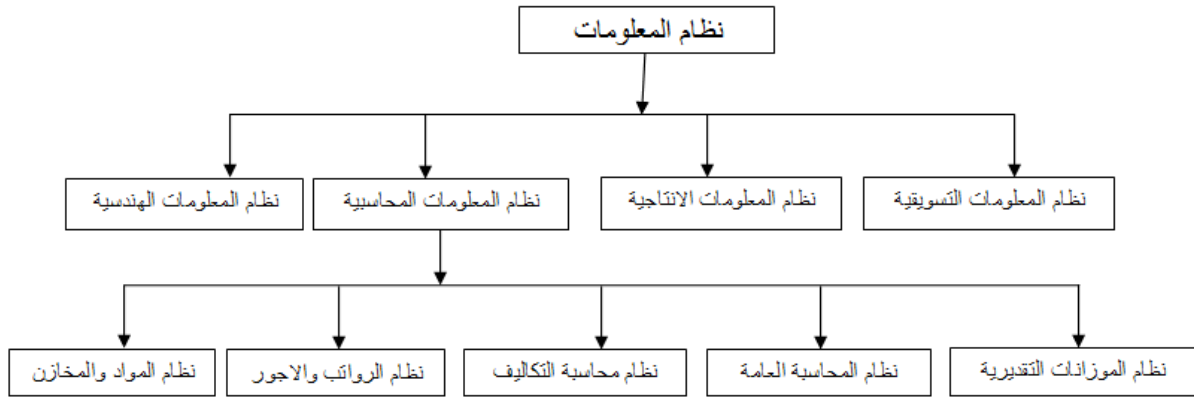
الشكل رقم :02 يوضح التداخل بين نظام المعلومات الاداري ونظام المعلومات المحاسبي



1 عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص. 162
2 عيادي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص

المطلب الثاني : علاقة النظام المعلومات بالأنظمة الفرعية الأخرى
نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن أنظمة فرعية يجب ان تتكامل فيما بينها (تكامل داخلي) لتحقيق هدف المؤسسة (تحصيل معلومات صالحة لاتخاذ القرارات)
الشكل رقم :03 يوضح علاقة نظام المعلومات بالأنظمة الأخرى



المصدر: احمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبيد وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص15

1- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات الموارد البشرية
يوفر نظام المعلومات المحاسبي معظم المعلومات اللازمة التي تساعد نظام معلومات الموارد البشرية على تحقيق هدفه لخدمة المؤسسة ككل، ومن هذه المعلومات:
- معلومات تساعد على تحديد الأجور و الرواتب الشهرية للموظفين والعمال.
- معلومات عن التغيرات في الأجور والمكافآت وتكاليف التدريب والتقاعد... الخ.
توفير تقارير مقارنة بين أرقام الموازنة للأجور وحجم العمالة والأجور الفعلية، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات وأسبابها.

- معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور والمكافآت والتوظيف، وآثارها المتوقعة.

2 - علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات الإنتاج
من خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبي من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها، فإنه سوف يوفر معلومات بصورة دورية مستمرة للوقوف على مراحل لنشاط الإنتاجي أولاً بأول ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعية حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب ، ومن هذه المعلومات:

¹⁷ احمد ياسين العيسى، اصول المحاسبة الحديثة، الجزء الاول، دار الشوق للنشر والتوزيع، الاردن، 2003 ، ص. 170

معلومات عن تكاليف الإنتاج ومتوسط تكلفة الوحدة والتحليلات الخاصة بتكاليف الإنتاج على مستوى مراكز وحدات الإنتاج .

3- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات

التمويل يتعلق نشاط إدارة التمويل بتحديد الكمية التي
 شراؤها من الأصناف المختلفة، والوقت المناسب للشراء، بالإضافة إلى اختيار المورد المناسب.
 ويرتبط هذا النظام بالانظمة الفرعية للتخزين
 والمشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي
 تطلب الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون.

ويلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين. ومن هذه المعلومات:

- معلومات تحليلية بالكمية والقيمة عن عمليات الشراء والتخزين والصرف والرصيد لمختلف المواد.

- معلومات عن الكميات والمواد الفائضة والتي أصبحت غير صالحة للاستعمال، وذلك للتخلص منها في الوقت المناسب وحتى لا تشكل عبئاً على تكاليف التخزين.

4- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات المالية

يهتم النظام الفرعي للمالية بمقابلة الالتزامات المالية للمؤسسة باستخدام الحد الأدنى الممكن من المارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه وصولاً إلى أهدافها المنشودة ، وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وعلاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية ، ومنها:
 تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال ، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وكذلك قائمة التدفقات النقدية، في سبيل تحديد مجالات الحصول على الأموال واستخداماتها في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.

5- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات التسويقي

يعمل نظام المعلومات المحاسبي على توفير المعلومات اللازمة والضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن النشاط التسويقي ومن هذه المعلومات:

إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: معايير تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تتم عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي من طرف المختصين في الميدان، لديهم الكفاءة والخبرة الكافية لمعرفة العناصر التي يجب ان يحتويها هذا النظام، والمعلومات التي يجب ان يوفرها ومصدر هذه المعلومات وكذا نتائج المعلومات المحاسبية وكيفية تحصيلها بما يتلاءم مع احتياجات المستعملين.

اولا :الإجراءات المتعلقة بالملاحظة والدراسة :تقوم على دراسة طبيعة المؤسسة والنظام المحاسبي قائم.

- **1طبيعة المؤسسة :**يجب على مصمم النظام ان يتعرف على المناخ والبيئة التي يعمل في إطارها ، ويتحقق ذلك بتجميع البيانات المتعلقة بملكية المؤسسة وشكلها القانوني، وطبيعة نشاطها (تجاري، صناعي) ثم نوعية المنتجات التي تنتجها أو تمارس مهمة شرائها وبيعها، والهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومهام كل قسم من أقسامه،

18

والعلاقات القائمة بين مختلف الأقسام، ويجب على المصمم ان لا يكفي بالوثائق التي تعطي له عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، لكن عليه ان يتفقد مراكز المسؤولية أو المصالح بنفسه للتعرف على الإجراءات التي تتبع في الإنتاج، مع الحصول على البيانات توضح كيفية تسلسل المراحل الإنتاجية بها ولوائح العمل المطبقة، هذا إذا كان الأمر يتعلق بالمؤسسة الإنتاجية، اما في المؤسسة التجارية فعليه تتبع المسار الذي تسلكه السلعة من شرائها الى مرحلة تخزينها، ثم تسويقها.

-**النظام المحاسبي القائم :**بعد التعرف على المؤسسة تبدأ مهمة المصمم الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم، للتعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط القوة والضعف في النظام، وتتم هذه الدراسة من خلال المراجعة الدقيقة للإجراءات الطبقة التي يمكن ان تتم بإتباع الخطوات الآتية: الحصول على صور التقارير والقوائم الخاصة بالمؤسسة بالإضافة الى التقارير الداخلية. . التعرف على جميع حسابات المؤسسة الرئيسية منها الفرعية، مع توضيح عملية الترحيل- .

أولا :الإجراءات المتعلقة بالملاحظة والدراسة :تقوم على دراسة طبيعة المؤسسة والنظام المحاسبي قائم.

-**طبيعة المؤسسة :**يجب على مصمم النظام ان يتعرف على المناخ والبيئة التي يعمل في إطارها، ويتحقق ذلك بتجميع البيانات المتعلقة بملكية المؤسسة وشكلها القانوني، وطبيعة نشاطها (تجاري، صناعي) ثم نوعية المنتجات التي تنتجها أو تمارس مهمة شرائها وبيعها، والهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومهام كل قسم من أقسامه، والعلاقات القائمة بين مختلف الأقسام، ويجب على المصمم ان لا يكفي بالوثائق التي تعطي له عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، لكن عليه ان يتفقد مراكز المسؤولية أو المصالح بنفسه للتعرف على الإجراءات التي تتبع في الإنتاج، مع الحصول على

البيانات توضح كيفية تسلسل المراحل الإنتاجية بها ولوائح العمل المطبقة، هذا إذ كان الأمر يتعلق بالمؤسسة الإنتاجية، أما في المؤسسة التجارية فعليه تتبع المسار الذي تسلكه السلعة من شرائها الى مرحلة تخزينها، ثم تسويقها.

-**النظام المحاسبي القائم:** بعد التعرف على المؤسسة تبدأ مهمة المصمم الاساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم، للتعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط القوة والضعف في النظام، وتتم هذه الدراسة من خلال المراجعة الدقيقة للإجراءات الطبقة

19

-**إجراءات تنفيذ النظام الجديد:** يجب على مصمم النظام تخصيص حصص التدريب والممارسة مع تقديم كل

الوثائق والمستندات لمستعمليه، وفي حالة ارتباط النظام باستخدام آلية جديدة فانه يجب إرسال مختصين لإجراء دورات تدريبية جديدة حول طريقة التشغيل، ولايعني بدأ تشغيل النظام الجديد التخلي عن النظام القديم، بل يجب تشغيل النظامين في نفس الوقت حتى يمكن تصحيح الأخطاء و النقائص التي تظهر اثناء التشغيل، ثم توقي استغلال النظام القديم حين استقرار الأمور واستكمال تفهم العاملين للنظام الجديد.

وعليه يتم تصميم نظام للمعلومات المحاسبية بناء على:

-تكامل وتربط عمليات المؤسسة و أقسامها، بحيث يتحقق للمشروع التدفق السليم للبيانات المطلوبة في الوقت المناسب وبأ أقل التكاليف.
-مبدأ الرقابة الداخلية، وتعني الخطة التنظيمية التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية ، والاتقاء بالكفاءة الإنتاجية.

خلاصة الفصل الأول

تشمل المعلومات المحاسبية مورد مهم من موارد المؤسسة بحيث أنها تعتبر مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها، إذن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسة ونموها كما تعد المعلومات المحاسبية أداة الاتصال بين المؤسسة ومستخدميها عند عملية اتخاذ القرارات.

يمكن القول أن مكانة وأهمية النظام المعلومات المحاسبي تكمن في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها، كما هو عموما في الواقع بداية من أصل المعلومة أي مصدرها، ثم بعد معالجتها، وتوزيعها بشكل يسمح كشف عن أي خطأ أو إهمال ممكن، وهو الأمر الذي يتطلب اعتماده المدقق الداخلي في تحسين هذا النظام مركزا على مبادئ التدقيق الداخلي. ويشكل النظام المعلومات المحاسبي احد أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، حيث يمتد إلى كل أنشطة المؤسسة ويوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستويات الإدارية فيها، بل تتجاوز أهميه لتشمل الأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة.

الفصل الثاني

المدقق الداخلي وإسهاماته في تحسين نظام
المعلومات المحاسبية

تمهيد

هو نشاط مستقل، موضوعي، يهدف لتأدية خدمات التوكيد والأنشطة الاستشارية المختلفة وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة. وهو يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها يساهم هذا النشاط من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم في تقويم وتحسن فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة.

المدقق الداخلي هو شخص يعمل ضمن قسم التدقيق الداخلي بالمنظمة يقوم بعمليات التدقيق الداخلي ويتحمل مسؤوليتها. حيث ان التدقيق الداخلي هو نوع من الانضباط الإداري الذي تم تطويره (منذ الحرب العالمية الثانية) من نشاط يتركز أساسا على الأمور المالية والمحاسبية إلى ان وصل لكامل المستويات التشغيلية.

ان ازدياد حجم اللامركزية بالمنظمات زاد من تعقيد الأنشطة والعمليات مما ولد الحاجة لإيجاد وسائل مراقبة أدت لنمو التدقيق الداخلي. قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بترويج لمهنة المدقق الداخلي المعتمد وجعلها مهنية ومتطورة وأوجد أنظمة وقواعد وتعليمات ووضع معايير دولية (standards) لضبط التدقيق والمدققين الداخليين.

و يشمل نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالمنظمة وجودة الأداء عند تأدية الأنشطة المختلفة

ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن نبين ماهية التدقيق الداخلي من خلال التعرف على التطور التاريخي له، وتعريفه وخصائصه، ثم نتطرق لأهميته، وبعدها نبين المعايير والإجراءات الأساسية التي يقوم عليها، ثم نتعرف على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، مساهمة المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الاول:مدخل للتدقيق الداخلي

المبحث الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: فاعلية المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الاول:مدخل للتدقيق الداخلي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي، ويعود ذلك لكون وظيفة التدقيق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها وأهدافها فقد واکب هذه التطورات تطور آخر في مفهومها، وبالتالي أخذ تعريف التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة الأخرى ليعكس مفهومها المتطور.

المطلب الاول: نشأة وتطور مفهوم التدقيق الداخلي

نعتبر مفهوم التدقيق بصفة عامة انه عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بالأنشطة والأحداث الاقتصادية، إلا ان المؤسسة تهتم على مدى صحة المعلومات من خلال التدقيق الداخلي التي سنتعرف عليها فيما يلي:

اولا :نشأة التدقيق الداخلي:

مر التدقيق الداخلي بعمليات تطور دراماتيكية متلاحقة أدت بدرجة أساسية إلى توسيع نطاقه بشكل سمح له بالمشاركة بشكل أكبر في خدمة المنشأة التي يعمل بها . حيث أوضح أن التدقيق الداخلي ظهر بداية بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ولكن حدثت تطورات مهمة على هذه الوظيفة اقتضتها التطورات المتلاحقة في مجال الأعمال.

وقد أوضح أيضا إلى أن الدور التقليدي للمدقق الداخلي في التأكد من وجود نظام رقابة داخلية يعمل بكفاءة طوال الوقت والسعي لكشف الغش والاحتيال لم يعد دورة ملائمة في ظل التغيرات الحديثة في بيئة الأعمال.

كما أشير إلى مرور التدقيق الداخلي بثلاث مراحل حيث تمثلت المرحلة الأولى في التحقق من الدقة الحسابية للأرقام المحاسبية، وتمثلت المرحلة الثانية في التحقق من دقة وملائمة حسابات الوحدة الاقتصادية والقوائم

20

المالية بما في ذلك التحقق من ملكية الأصول والتحقق من توفر الحماية الكافية لها، أما المرحلة الثالثة فتمثلت في تبني وجهة نظر الإدارة العليا في إدارة الوحدة الاقتصادية في جميع المجالات التشغيلية والمالية وهنا أصبحت أكثر استقلالية وتمثل جزءا من نظام الرقابة الإدارية.

أما في الجزائر فيمكن القول ان هذه الوظيفة حديثة الاستعمال او حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري الا في نهاية الثمانينات من خلال المادة

40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01 / 88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها " كما أكمل في نص المادة 58 على أنه " لا يجوز لأحد ان يتدخل في إدارة تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية و الجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن. 2 "

ثانيا :تعريف التدقيق الداخلي:

تعددت التعاريف المقدمة للتدقيق الداخلي بتعدد الجمعيات والمنظمات المهتمة بهذه المهنة حيث عرفها:

المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين " IFACI التدقيق الداخلي هو فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة. 1 "

وعرفها مجمع المدققين الداخليين الأمريكيين على انه " نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل مؤسسة الأعمال لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى 2 "

وعرف أيضا التدقيق الداخلي انه " بمثابة نشاط تقييمي مستقل يتم ممارسته داخل التنظيم لتدقيق العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات، وذلك أساساً لخدمة إدارة المشروع، ...إنها تختص أساساً بتقييم عمليات نظم الرقابة الأخرى، ويتميز التدقيق الداخلي نتيجة لذلك عما يقوم به مسؤول معين من تدقيق مستند كجزء من الإجراءات الروتينية للتدقيق على أعمال الغير، إن كلاً من عملية إعداد المستند وتدقيقه يعتبران جزء من الإجراءات الروتينية، إلا أنه إذا كان هناك تدقيق لاحق لعملية إعداد المستندات وتدقيقها، لتحديد مدى

21

ملائمة تلك الإجراءات فهنا يمكننا القول أنه يوجد تدقيق داخلي، والذي يعتبر أحد أهم عناصر نظام الرقابة الداخلية بمفهومه الشامل 2 . "

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف التالي "التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقلة تقوم على فحص وتقييم أنشطة المؤسسة وذلك كخدمة لها، وتقوم بتقديم النصح والإرشاد للمؤسسة. "

اهداف التدقيق الداخلي :

خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بينالنظرية والتطبيق، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص ص 30 ، . 33
2الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد 2. القانون 01 / 88 ، الصادر بتاريخ 12 جانفي

1. فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها .
2. التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تسجيلها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها .
3. مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا .
4. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا .
5. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة .
6. إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل .
7. التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعية والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة .
8. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة .

في حين حددها (السوافيري، وآخرون، 2002: 46) كما يلي :

1. هدف الحماية، إن دور المدقق الداخلي في ذلك يتمثل في القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية مسبقا لكل من سياسة الشركة، الإجراءات المحاسبية نظام الضبط الداخلي، سجلات المنشأة، قيم المنشأة، أنشطة التشغيل .
2. هدف البناء، ويعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية إلى التحقق من

22

مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات و الخطط الموضوعية؛ والتحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول .

وأضاف (بكري، 2005: 119) هدفين آخرين لهدفي الحماية والبناء وهما :

1. هدف الشراكة، من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه وبين العاملين في المنظمة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تدليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين .

2. هدف خلق قيمة مضافة، وهو قدرة التدقيق الداخلية على إضافة القيمة للمنشأة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المنشأة. وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين، الأول، ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من

[1محمد بوتنين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص. 15

خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلية نشاط مضيفا للقيمة، إذ إن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية. الثاني، هو النظر لوظيفة التدقيق الداخلية في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة .

المطلب الثاني : أساسيات التدقيق الداخلي

يتكون التدقيق الداخلي من أساسيات نذكرها في ما يلي:

أولاً:فروض ومبادئ التدقيق الداخلي:

فروض ومبادئ تدقيق الحسابات:

1فروض التدقيق:

يعرف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام وتعبير عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك .

وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي :

23

أ- فرض عدم التأكد:

ويبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

1-الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.

2-عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

3-عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.

ب- فرض استقلال المدقق:

وذلك لان المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال

ويعتمد فرض استقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما:

1-المقومات الذاتية : وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.

2-المقومات الموضوعية : وهي ما تتضمنه التشريعات وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام

وقواعد و ضمانات

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب البيانات من

إدارة المنشأة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره

ج- فرض توافر تأهيل خاص للمدقق:

وذلك لان المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق فان المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كافٍ لأداء مهمته.

د- فرض توافر نظام كافٍ للرقابة الداخلية:

تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في المنشأة وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي:
1رقابة إدارية : وهدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية و إدارية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقاً للخطط ووسائلها الموازنات ، التكاليف المعيارية ، دراسات الوقت ، التقارير ، التدريب

24

2رقابة محاسبية : وهدفها اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها ومن وسائلها حسابات المراقبة ، الجرد المستمر ، المصادقات ، التدقيق الداخلي ، النظام المستندي

3ضبط داخلي : وهدفه حماية أصول المنشأة من أي اختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء استعمال ومن وسائلها (تقسيم العمل ، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات

ومما لا شك فيه أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر نقطة البداية لعلم التدقيق الحديث

هـ- فرض الصدق في محتويات التقرير:

ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي كما أن عبء الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها .

2المبادئ المحاسبية:

يجدر الإشارة إلى تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:

أ- ركن الفحص.

ب- ركن التقرير.

وبناء على ذلك فان مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

-مبادئ التدقيق الداخلي : أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 على

ان المبادئ

العامّة للتدقيق التي يجب ان يلتزم بها المدقق هي 1 :

- الاستقلالية
- الكرامة
- الموضوعية
- الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة
- السرية 25
- السلوك المهني
- المعايير الفنية

ثانياً: معايير التدقيق الداخلي:

أولاً: معايير الخصائص

وهي تلك المعايير التي تهدف إلى التدقيق على الخصائص والصفات الخاصة بكل فرد داخل المؤسسة وتشتمل تلك النوعية على :

– معايير المسؤولية:

وهي المعايير التي تهتم بمتابعة مسؤوليات الأفراد من خلال الاعتماد على تدقيق مهاراتهم الشخصية والصفات الأخلاقية المهنية، وما يقوموا به من أجل تنفيذ مهامهم في العمل.

– معايير المهنية:

تلك المعايير التي تركز على تطبيق المهنية في العمل، وذلك من خلال امتلاك الموظفين مجموعة من المهارات اللازمة التي تتصف بالكفاءة، وتساهم في تحفيزهم من أجل تقديم العمل بشكل جيد.

ثانياً: معايير الأداء

أما عن معايير الأداء فهي تهتم بالأساس لمتابعة أداء الأفراد عموماً والمدققين الداخليين، خصوصاً حتى يتم التأكد من توافق طبيعة أدائهم مع طبيعة عملهم، وتشتمل تلك النوعية على معيارين أساسيين وهما:

– معيار المهارة:

ويهتم بالتأكد على امتلاك المدققين الداخليين في المؤسسة للمهارات الكافية من أجل تنفيذ مسؤولياتهم الرقابية بالشكل السليم.

– معيار التطور المهني:

ويهدف هذا المعيار إلى متابعة التطور المهني لكل أفراد المؤسسة بما فيهم المدققين الداخليين،

وذلك بعقد دورات تدريبية لهم باستمرار لمساعدتهم على التطور المهني وتقديم الحلول في مجال عملهم بجانب إكسابهم للخبرة.

26

ثالثا: أنواع التدقيق الداخلي:

1- التدقيق المالي Financial Audit -

ويتضمن هذا النوع من التدقيق القيام بإجراءات تدقيق بنود القوائم المالية، والسجلات والأنظمة المحاسبية والدورة المحاسبية، والتحقق من أن بنود القوائم المالية صحيحة وتمثل الواقع الفعلي، ويتم هنا تدقيق كافة الحسابات بكل أنواعها مع التركيز بشكل كبير على الحسابات المعلقة الوسيطة Suspense Accounts لما تتضمنه من مخاطر مرتفعة.

3- التدقيق التشغيلي Opérationnel Audit -

المقصود بهذا النوع من التدقيق هو تدقيق الإجراءات التشغيلية لجوانب العمال المختلفة من معاملات ومستندات وملفات، وذلك ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المؤسسة، إضافة إلى تدقيق الدورات المستندية لمختلف العمليات وتقييمها. وهذا النوع من التدقيق يتطلب وقتا كبيرا من المدققين لذلك يفضل إعداد برامج حاسوبية Exception Reports لمساعدة المدققين في تنفيذ هذه المهام.

المطلب الثالث : التنظيم الإداري للتدقيق الداخلي ومنهجية أداءه

للتدقيق الداخلي تنظيم إداري ومنهجية يجب أن يتبعها المدقق الداخلي من خلال مسؤولياته وصلاحياته والتي نذكرها في ما يلي:

أولا :مكانة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة 1 :

يؤثر الموقع التنظيمي للتدقيق الداخلي في المؤسسة على قدرته على تحقيق الاستقلالية والموضوعية في عمله ويختلف الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي في بيئة الرقابة من مؤسسة الى أخرى تبعا للتطور الذي بلغته هذه المؤسسة في متابعتها ومسايرتها لأحداث نظام الرقابة حيث أنها تخضع إما للإدارة العليا أو لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق²⁷ المنبثقة عن مجلس الإدارة ويشير الباحثون في هذا الموضوع الى ان الوضع الطبيعي والامثل هو ان تكون تبعية التدقيق الداخلي الى اعلى مستوى اداري بالشركة ان لم يكن لمجلس الإدارة او لجنة التدقيق. ان الحالة المثالية هي تبعية وارتباط قسم التدقيق الداخلي بأعلى مستوى اداري بالمؤسسة والهدف من ذلك هو ان يتمكن المدقق الداخلي القيام بعمله في جميع دوائر واقسام المؤسسة الاخرى كما ان ذلك

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص. 25
[2] عبد الوهاب نصر على، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية " وفقا لأحداث الاصدارات الدولية ، مدخل دولي مقارنة لإدارة المخاطر"، دار التعليم الجامعي،

الاسكندرية، 2016 2015، ص ص2 - 284

[1] نفس المرجع السابق، ص ص. 289-291

يشير بدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها وقد استنتجت احدى الدراسات انه كلما ارتفعت المكانة التنظيمية لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية كلما تفوق العائد من نشاط التدقيق الداخلي على تكلفة اداء هذا النشاط.

وهذا ما أكد عليه (المعيار 1110 الاستقلالية داخل المؤسسة)حيث نص هذا المعيار على ان مسؤول التدقيق الداخلي يجب ان يتبع لمستوى معين من الهرم التنظيمي يسمح له بأداء مسؤولياته داخل المؤسسة، والعلاقات الوظيفية للتدقيق الداخلي مع المجلس تتأكد عندما يقوم هذا الاخير:

- بالمصادقة على ميثاق التدقيق الداخلي.
- المصادقة على مخطط التدقيق الداخلي القائم على المقاربة بالمخاطر.
- المصادقة على ميزانية والموارد التقديرية للتدقيق الداخلي.
- المصادقة على قرارات تعيين او ازالة مسؤول التدقيق الداخلي.
- المصادقة على راتب مسؤول التدقيق الداخلي.

ثانيا :مسؤوليات المدقق الداخلي وصلاحياته

أولاً:" التدقيق المالي:

_الإشراف والتدقيق على بنود الموازنة من إيرادات ونفقات و تقديم تقارير دورية إلى الرئيس عن شؤون الشركة المالية

_تدقيق مدفوعات الشركة البنكية من خلال تدقيق سندات الصرف بصورة سابقة ولاحقة

_تدقيق مقبوضات ومدفوعات الشركة النقدية والمعاملات المالية المنفذة في الدائرة المالية من خلال تدقيق سندات القيد الصادرة²⁸

_ جرد فعلي ومفاجئ للنقد في الصندوق لعدة مرات

_مُتابعة ذمم العملاء وإعمار الديون

_تدقيق رواتب وأجور موظفي الشركة الشهرية والإضافية لبعض الأشهر

_مُتابعة كافة الاتفاقيات والعقود

_مُتابعة مالية دورية للعمليات المالية المختلفة المنفذة في الدائرة المالية

ثانياً:" التدقيق الإداري

1 عبد الوهاب نصر على، مرجع سبق ذكره، ص. 302- 296

_رئاسة لجان الجرد السنوي لموجودات الشركة والمستودعات والكتب والمراجع

_المشاركة في لجان استلام الأعمال الإنشائية واللوازم والمشتريات

_متابعة وتقييم إجراءات شراء اللوازم وتنفيذ الأشغال وشراء قطع الغيار

_متابعة وتقييم نظام تشغيل الحافلات وإجراءات الصيانة الخاصة بها

_الجرد المفاجئ لمحتويات مستودعات الشركة

_متابعة ملفات وأعمال دائرة شؤون العاملين بصورة دورية

_متابعة دورية للأعمال الإدارية المختلفة للشركة

ثالثا: منهجية التدقيق الداخلي:

للوصل إلى مرحلة إبداء الرأي حول القوائم المالية على المدقق الداخلي أن يقوم بتتبع مجموعة من الخطوات والتي تتضمن مايلي:

- 1 التحضير لمهمة التدقيق الداخلي

على المدقق الداخلي قبل القيام بتنفيذ أعمال التدقيق القيام بالتحضير الجيد للمهمة، حيث تتم عملية التحضير بمرحلتين هما:

أ الأمر بالمهمة: هو عبارة عن التفويض التي تعطيه المؤسسة للمدقق الداخلي ويكون على شكل وثيقة مكتوبة وقد - يكون على شكل أمر شفهي.

29

ب الدراسة والتخطيط: وتعتبر هذه المرحلة ضرورية وهامة للمدقق الداخلي لإنجاح مهمته، حيث يجب عليه وضع - خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة المراجعة، بما يتلاءم مع الأهداف المسطرة. ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الأتي 1:

الإطلاع والفهم: حيث يقوم المدقق الداخلي بعملية الإطلاع وجمع المعلومات الكافية واللازمة، والتي تمكنه من فهم - الموضوع محل المراجعة من أجل معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة.

خطة التقارب: وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة- أعمال أولية، سهلة الملاحظة ويقوم بإعداد خطة التقارب من خلال المعلومات التي قام المدقق الداخلي من جمعها.

تحديد مواقع الخطر: ويقوم المدقق بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط.

التقرير التوجيهي: ويحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي ونطاقه، كما أنه يعرض الأهداف التي يسعى المدقق الداخلي إلى تحقيقها.

- 2 تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي

يتم تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي وفقا لمخطط التدقيق المعد مسبقا، وعلى أن يتم الاختبار وتجميع الأدلة الكافية والملائمة

في ملفات التدقيق وتتم في ثلاث مراحل وهي 2 :

أ اجتماع الافتتاح: ويتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولو - النشاط محل الدراسة، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق والفحص.

ب مخطط التنفيذ: يقوم برنامج التدقيق بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقا لمؤهلاتهم وخبراتهم، - ويسمح للمدقق الداخلي بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المدقق لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها.

- التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي

تعتبر هذه الخطوة الأخيرة في انجاز المهمة، وتشمل، أربعة مراحل هي 1 :

أ التقرير الأولي للتدقيق: ويتم إعداده من خلال أوراق تحليل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق، - والتي تشمل على كافة المشاكل والانحرافات والتلاعبات، ويعتبر هذا التقرير أساس إعداد التقرير³⁰ النهائي.

ب حق الرد على الأشخاص المدقق أعمالهم: ويكون عن طريق عقد اجتماع بين الأشخاص المدقق أعمالهم وفريق - التدقيق الذي قام بتنفيذ مهمة التدقيق، والهدف من هذا الاجتماع عرض الملاحظات والنتائج التي تم التوصل إليها وتكون مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها وبعد عرض الهدف يتدخل الأشخاص المراجع أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والتوصيات.

ت التقرير النهائي: ويتم إعداد التقرير في صورته النهائية بعد انتهاء التدخل من طرف الأشخاص المدقق أعمالهم، ويتم-

إرساله لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة من أجل إعلامهم بنتائج مهمة التدقيق والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات التي تم اكتشافها أثناء عملية التدقيق، ويجب أن يكون التقرير النهائي واضح ويتم إعداده وتقديمه في الوقت المحدد.

³⁰ شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية

المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009 2008 ، ص55

ث متابعة تنفيذ التوصيات :بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التوصيات الواجب القيام بها وبناءا على - الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء القيام بالمهمة، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات.

المبحث الثاني : ماهية نظام الرقابة الداخلية

يتعين على مجلس الإدارة اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أحام قواعد الحوكمة الخاصة بالجمعية التي تم اعتماده من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتقيد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام إتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات وأن عاملات الأطراف ذات العالقة تتم وفقاً للتنفيذية في الجمعية ، للأحكام والضوابط الخاصة بها. وتتمثل الرقابة الداخلية مجموعة الاجرائات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول الجمعية من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في الجمعية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية و المادية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات و النظم و القوانين و اللوائح الي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية. وبناء عليه وبعد الاطلاع على نظام الجمعيات وتعديلاته وبعد الإطلاع على نظام حوكمة الجمعيات و لوائحه ، وبعد الاطلاع على نظام الجمعية السياسي قرر مجلس إدارة الجمعية بما له من صلاحيات إصدار لائحة نظام الرقابة الداخلية

31

المطلب الأول :مفهوم نظام الرقابة الداخلية

يمكننا التعرف على مفهوم نظام الرقابة الداخلية من خلال:

تعرف الرقابة الداخلية : يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية الي صممت من أجل المحافظة على أصول الجمعية والرقابة على استخدامها ، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية. وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية ، وجميع العاملين في الجمعية على إتباع والتقيد بسياستها، وتحسين الهيكل التنظيمي و العمل على تحقيق أهداف الجمعية . بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، كما يمكن تعريفها أيضا والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات. فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية.

ثانيا :أنواع الرقابة الداخلية:

[يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الاسلامية، غزة، 2007 ، ص. 76

أولاً : الرقابة المحاسبية : تهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات و مدى الاعتماد عليها . و تعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل لحاسب الآلي و إتباع طريقة القيد المزدوج و حفظ حسابات المراقبة الجمالية و توجيه موازين المراجعة الدورة و عمل التدقيق الدوري و غيرها ، و تم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طرق الجوانب التالية

١. وضع و تصميم نظام مستندي متكامل و ملائم لعمليات الجمعية
٢. وضع نظام محاسبي متكامل و سليم يتفق و طبيعة نشاط الجمعية . للقواعد المحاسبة المتعارف عليها
٣. وضع نظام سليم لجرد أصول و ممتلكات الجمعية وفقاً 4
- وضع نظام لمراقبة و حماية الجمعية و أصولها و ممتلكاتها و متابعتها للتأكد من وجودها و استخدامها فيما خصصت له و من ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك 5 .
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول الجمعية مع نتائج الجرد الفعلي

32

- للأصول الموجودة حيازة الجمعية على أساس دوري، و تبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة 6
- . وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري لتحقيق من دقة ما تم تسجيله من بيانات و معلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة
٧. وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد و التسويات الجردية بداية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في الجمعية.

ثانياً : الرقابة الإدارية : و تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية و إتباع السياسات المرسومة. و يستند إلى تحضير التقارير المالية و الإدارة و الموازنات التقديرية و الدراسات الإحصائية و تقارير النتائج و البرامج و التدريب و غير ذلك. و تحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية : ١. تحديد الأهداف العامة الرئيسة للجمعية وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات و الأقسام و إلى مساعد تحقيق الأهداف الرئيسية، مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الأهداف حتى يسهل توظيفها ٢. وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في الجمعية لضمان تحقيق ما جاء بها من إجراءات

وخطوات و الى تحقيق الأهداف الموضوعية ٣. وضع نظام لتقدير عناصر النشاط الجمعية على اختلاف أنواعها بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة ٤. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما ال يتعارض مع مصالح الجمعية و ما يهدف إلى تحقيقه من أهداف و ما يصل إلي من نتائج أو على أساس أن أي قرار يتخذ إلى بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار

ثالثاً : الضبط الداخلي : ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول الجمعية من الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر شاركة تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات.

33

رابعاً : المعلومات والاتصالات : يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة و إلى من يحتاجونها داخل الجمعية وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية و المسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع الجمعية أن تعمل وتراقب عملياتها و على أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها و الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية و الخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعال عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر تحقيق الجمعية أهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتنقية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات .

خامساً: مراقبة النظام :تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق و المراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية، و يجب أن شمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات و إجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم شل سريع ووفق إطار زمني محدد.

ثالثاً :وسائل نظام الرقابة الداخلية:

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية يتضح بأن هذا الأخير يعتمد الوسائل الآتية بغية تحقيق أهدافه: 3

1 الخطة التنظيمية- :

³³ عبد ادريس عبد السلام، المراجعة: معايير واجراءات، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية، لبنان ، 1996 ، ص45
2خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الاردن، 1998 ، ص. 125

أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، فالخطة التنظيمية الجيدة هي التي توفر تقسيماً إدارياً سليماً للمسؤوليات الوظيفية، وتحدد واضحاً للسلطات في حدود هذا التقسيم بما يتماشى مع السياسات الإدارية، بالإضافة إلى تفويض واضح للسلطة في إطار هذه المسؤوليات، وتوضيح الخطة التنظيمية الجيدة يجب تقسيمها إلى العناصر الأساسية التالية:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة، وتحديد الأهداف الإستراتيجية والفرعية لها.

34

- تحديد السلطات والاختصاصات لضمان حسن سير العمل وعدم التهرب من المسؤوليات.
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.

-2- الطرق والإجراءات:

تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل لتحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية، فإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول والعمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، وتشتمل الطرق على طريقة الاستغلال، الإنتاج، التسويق، تأدية الخدمات، وكل ما يخص الإدارة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديرية المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة الوثائق، إلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المنشأة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المنشأة، وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه

3 المقاييس المختلفة :-

تستعمل العناصر المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه، وذلك في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:
درجة مصداقية المعلومات - .
مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وإجراءات نظام الرقابة الداخلية

أولاً : أهمية الرقابة الداخلية:

إن للرقابة الداخلية أهمية كبرى بالنسبة للإدارة وبالنسبة للمراجع:

³⁴ عيادي محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 113 ، 114 .

- الأهمية للإدارة : تملك الإدارة عادة (3) اهتمامات تتمثل فيما يلي:
- التمكن من إعداد القوائم المالية وتوفير القدرة على الاعتماد على المعلومات الواردة فيها ؛
- تحقيق كفاءة وفعالية التشغيل ؛
- التمكن من الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية ؛

35

- الأهمية للمراجع: تعد دراسة الرقابة الداخلية وما نتج عنها من تقدير لخطر الرقابة أمرا هاما للمراجعين في ضوء ما ورد في معايير المراجعة أو التدقيق المتعارف عليها

تعتبر الرقابة نقطة الانطلاق التي يعتمد عليها مراجع الحسابات الخارجي عند إعداد برنامج المراجعة ، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، كما أن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية المراجعة، وإنما يحدد أيضا العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة ، ويوضح أيضا الوقت الملائم للقيام بإجراءات المراجعة، والإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها، ويجب إن يستمر المراجع الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكنه الإلمام بالأساليب التي تستخدمها المنشأة والى الحد الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة النظام. وأيضا:

- تحديد مدى الاعتماد على التقرير المالي، حيث يحتمل أن لا تعكس القوائم المالية بعدالة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذا كانت عناصر الرقابة التي تؤثر في إمكانية الاعتماد على هذه العناصر غير ملائمة.
- التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية، إذ يتمثل اهتمام المراجع الرئيسي على الرقابة الخاصة بفئات العمليات وليس تلك الخاصة بأرصدة الحسابات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن دقة مخرجات النظام المحاسبي (أرصدة الحسابات) تعتمد أساسا على دقة المدخلات (العمليات المالية). وخلال دراسة الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة، لا يتجاهل المدقق الرقابة الداخلية على أرصدة الحسابات.

ثانيا : أهداف الرقابة الداخلية:

يمكن أن نلخص أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي

حماية الأصول و ذلك عن طريق التحقق من حماية أموال المؤسسة، أملاكها، و كذلك الأشخاص الموظفين بها و المتعاملين معها؛
تحقيق نوعية المعلومة عن طريق ضمان و إلى أقصى حد صحة مجمل المعلومات المسجلة و مراقبة صحتها و ضمان مصداقيتها؛
التحقق من تطبيق الإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة و احترام القوانين؛
تحقيق الاستعمال الاقتصادي و الكفاء للموارد، ذلك عن طريق تحفيز تحسين الأداء و توجيه الأعمال؛
التأكد من تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ويمكن أن نضيف أيضا
توفير ضمانات كافية بان التقرير المالي قد اعد وفق GAAP.
فبصفة عامة تهدف المراقبة الداخلية: "إلى إدراك و كشف بطريقة عملية وسريعة الأخطاء و الانحرافات، كما أنها تتأكد من أن الجرد و التسجيل مطابقان للحقيقة و للقواعد الخاصة بالمؤسسة

ثالثا: إجراءات نظام الرقابة الداخلية:

وتشمل الإجراءات والسياسات الخاصة بتحديد المسؤوليات والفصل بين الوظائف المتعارضة (التسجيل والاعتماد والحماية والتنفيذ) وتشغيل البيانات والحماية المادية والإلكترونية والفحص الداخلي للأداء والعمليات

إجراءات تنظيمية وإدارية- :

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، وتقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرص رقابة على كل شخص داخلها، وتوزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه، وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، واستخراج المستندات وإجراء حركة التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل، وفرض إجراءات معينة لانتقاء العاملين وضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة الشخص المسؤول¹

إجراءات تخص العمل المحاسبي:³⁶

³⁶ عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة " في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006 2005، ص521

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، والتأكد من صحة المستندات وإجراء مطابقات دورية والقيام بجرد مفاجئ. إن هذه الإجراءات السابقة تمكن من دعم المقومات التي يقوم عليه نظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك سننظر في هذا الجزء إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي في النقاط التالية:

إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات لأي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين، ومرافقته بالوثائق المؤيدة الأخرى.

استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري، مثل موازين التدقيق العامة وحسابات المراقبة الإجمالية.

إجراءات عامة- :

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، سنتناول في هذا البند إجراءات عامة تكون مكملة لسابقتها، وتتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية أن يحقق أهدافه المرسومة لذلك سنميز بين الإجراءات التالية: التأمين على المؤسسة ضد كل الأخطار المحتملة، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم استبعاد أثرها بالتأمين- على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد لاستبعاد التفاعل الذاتي لها، أو بفعل فاعل كالسرقة، الحريق؛ ...

التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها أو الذين يدخل ضمن- اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة.

استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة كتوقيع مدير المالية والمحاسبة على الشيك، إن- هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على حماية النقدية، تفادي التلاعب والسرقة وأخيرا إنشاء رقابة ذاتية.

37

المطلب الثالث : مقومات وتقييم نظام الرقابة الداخلية

أولا : المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية

1 الدليل المحاسبي: يعتبر الدليل المحاسبي أحد المقومات الأساسية للنظام المحاسبي، وتظهر أهميته في الوحدات الاقتصادية الكبيرة والتي يتعدد فيها الحسابات القنصلية والفرعية، ومن هنا يمكن تعريف الدليل المحاسبي: بأنه قائمة تحتوى على كافة الحسابات بالوحدة الاقتصادية مرتبة

²³⁷ ثناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006 ، ص. 121

بشكل معين يسهل مع تحديد طبيعة كل حساب والمجموعة التي ينتمي إليها الحساب من أصول وخصوم وحقوق ملكية وموارد واستخدامات.

الدورة المستندية:

الدورة المستندية هي مجموعة المستندات التي تخص الدورة المحاسبية للشركة والتي علي أساسها يتم إصدار القوائم المالية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهي تختلف باختلاف العمليات التي تكون الشركة طرفا فيها، سواء حدثت هذه العمليات داخل الشركة أو خارجها، وسواء كانت هذه المستندات يتم إصدارها داخليا بمعرفة الإدارة، أو خارجيا من الأطراف التي تتعامل معها الشركة.

3 المجموعة الدفترية: المجموعة الدفترية فهي أيضا باختصار تلك الدفاتر التي تسجل فيها مدخلات النظام المحاسبي لإجراء وتطبيق عليها مراحل الدورة المحاسبية لاستخراج النتائج في النهاية وإعداد التقارير والقوائم المالية

الجرد الأصلي للأصول:

الجرد هو عملية مدققة لما تملكه المؤسسة (الأصول) و كل ما تلزم به تجاه الغير (الخصوم) فهو عملية محاسبية تتم في نهاية الفترة المالية أي بعد القيام بميزان المراجعة قبل الجرد و استخراج أرصده و تتم عملية الجرد بمقارنة أرصدة الأصول و الخصوم المسجلة محاسبيا مع ما هو موجود فعلا و بالتالي نقوم بتحديد المفروقات و البحث عن أسبابها و إثبات قيود التسوية الضرورية لجعل الأرصدة المسجلة محاسبيا مطابق لما هو موجود في الواقع مع احترام مبدأ استقلالية الدوران. و تنص المادة 10 من القانون التجاري

38

الجزائري على أنه: يجب لكل تاجر أن يقوم بعملية جرد كل عناصر الأصول و عناصر خصوم الميزانية و تسجل المراقبة الحقيقية في سجل خاص تسمى سجل الجرد.

المبحث الثالث: فاعلية المدقق الداخلي في تحسين نظام المعلومات المحاسبية

1 عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص. 54
2 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 84
3 نفس المرجع السابق، ص ص 85، 80

ان إجراءات التدقيق الداخلي تخدم عمل المدقق في تقييم المخاطر وتقديرها ووضع التصور لها مما تمكنه من تحديد الاعتماد على النظام المعلومات المحاسبية، وذلك القيام بالأساليب الرقابة ورفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبية وتصحيحها وفي هذا المبحث سنتطرق إلى علاقة التدقيق الداخلي ومساهمته في تحسين نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول :علاقة النظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة الداخلية

إن العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية تبين أن للتدقيق الداخلي مساهمة كبيرة ودور فعال وذلك من خلال تقليل أخطاء هذا الأخيرة، وإمكانية الحد من الأخطار من خلال بناء نظام رقابة سليم لهذه البيئة.

اولا :نظام المعلومات المحاسبية كأداة للرقابة:

توفر نظام المعلومات المحاسبية البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لخدمة متطلبات المؤسسة ولتحقيق كفاءة هذا النظام فإنه يقوم بدور أساسي وفعال من خلال عملية الرقابة فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة فان الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن وجود للرقابة الحقيقة ما لم تكن مسبقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات، لذلك نجد الرقابة الداخلية بجانبها المحاسبي تشمل الخطة التنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة وجميع الأنشطة اليدوية والآلية والسجلات المستخدمة التي تتعلق بحماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية مع تقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تهدف إلى تسجيل العمليات بشكل يسمح بإعداد التقارير المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات.

ثانيا :الرقابة على التطبيقات:

بما أن أهداف الرقابة في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي هي نفسها في نظام المعلومات المحسوب يمكن تعريف

39

الرقابة على التطبيقات على أنها "إجراءات رقابية محددة تهدف إلى التأكد من صحة البيانات والتقارير عنها، بحيث يمكن الاعتماد على هذه البيانات" والمتمثلة في 1 :

1الرقابة على المدخلات- :

هذه الرقابة تصميم لبيان دقة البيانات وصلاحياتها وإدخال المصرح بها فقط للنظام. ومن إجراءات الرقابة على المدخلات:

الفحص بالعين : وهو يقع على عاتق الموظف المسؤول على البيانات الداخلية بفحصها والتدقيق اليها.

-**التصميم الجيد للمستندات :** هذا يساعد على التسجيل البيانات بسهولة.

39 المطارنة غسان الفلاح، مرجع سبق ذكره، ص. 207

2 احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص. 99

3 محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص

-ترميز الحسابات :وذلك باعطاء رموز معينة وارقام لكل الحسابات التي تتضمنها خريطة الحسابات في المؤسسة .ويتحقق هذا بضمان جودة مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، كتحديد مصادر المدخلات مثل الحصول على البيانات والتأكد من صحتها وتصنيفها.

2الرقابة على المعالجة المحاسبية- :

تعتبر الرقابة على التشغيل من اهم انواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المؤسسة تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات، ولهذا يجب التأكد أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة، والتأكد من أن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من سلطة لها حق التخويل، ولهذا فإن الأخطاء الموجودة في المدخلات ستعكس على التشغيل وعلى المخرجات، أما الأخطاء في مرحلة التشغيل فهي أخطاء في المدخلات، أو نتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونيا للتطبيقات المحددة، وبمعنى معالجة العمليات كما صرح بها وعدم إغفال ومعالجة كافة العمليات، ولذلك يجب التأكد من صحة البرامج والقواعد المستخدمة في عمليات المعالجة.

3الرقابة على المخرجات- :

قد تكون مخرجات نظام التشغيل مخزنة في شكل يمكن الحاسوب الإلكتروني من قراءته او في صورة مطبوعة، ويمكن التغلب على مخاطر المخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والتي تهدف الى منع الأخطاء والمخالفات او اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها كالاتي 1 :

40

- الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها.
- مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات وذلك للتحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها.
- وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادتها للتشغيل سواء في الاقسام المستفيدة او في أقسام تشغيل البيانات.

المطلب الثاني :علاقة التدقيق الداخلي بنظام رقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي عملية ينفذها مجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والالتزام الرقابي . "ويتمثل جزء من الفلسفة في هذا التعريف في استحالة اقتصار الرقابة الداخلية على الأنشطة المالية والمحاسبية فقط، إذ إنها تشمل كافة جوانب المؤسسة وتجمع بين

1محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص8

المستويات المختلفة من الموظفين والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة .وبعيدا عن الدخول في التفاصيل النظرية، فإن أدوات الرقابة الداخلية تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- 1- خطة استراتيجية (أهداف استراتيجية وخطة عمل)
- 2- دليل هيكل تنظيمي (مصمم وفق قواعد الحوكمة ويشتمل على لجان وإدارة للمخاطر)
- 3- دليل هيكل وظيفي (يشتمل على وظيفة للمطابقة والالتزام)
- 4- دليل للكفاءات والنزاهة التي يجب ان تتوفر في شاغلي الوظائف
- 5- مصفوفة صلاحيات إدارية ومالية
- 6- دليل سياسات وإجراءات للوحدات التنظيمية (مصمم وفق مبدأ الرقابة المزدوجة للإجراء الواحد)
- 7- بطاقات وصف وظيفي واضحة⁴¹
- 8- نظام تقارير دورية للوحدات التنظيمية
- 9- نظام تقييم للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة
- 10- ميثاق مجلس الإدارة
- 11- ميثاق وسياسات السلوك المهني والقيم الأخلاقية للإدارة التنفيذية (والذي يجب أن يتضمن وجود قناة للموظفين للإبلاغ عن المخالفات مع ضمان حمايتهم)
- 12- خطة تدريب سنوية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
- 13- دليل الموظف
- 14- الاستعانة بالنظم الآلية للعمليات وفق مبدأ التكلفة والعائد

المسئول عن تحديث وصيانة أدوات الرقابة الداخلية

⁴¹ محمد علي محمد الجابري، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، مذكرة
لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء ، قسم المحاسبة، 2014 ، ص ص 29 ، 30 .
⁴² أمين السيد احمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005 ، ص 3

إن تحديث أدوات الرقابة الداخلية وصيانتها هي مسئولية كل شاغل وظيفة في الهيكل التنظيمي، فالموظف مسئول أمام مدير الوحدة التنظيمية، ومدير الوحدة التنظيمية مسئول أمام الرئيس التنفيذي، والرئيس التنفيذي مسئول أمام مجلس الإدارة.

المطلب الثالث :علاقة التدقيق الداخلي بالنظام المعلومات المحاسبية

تشير كفاءة التدقيق الداخلي: إلى مدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالفعاليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي تحققها المنظمة. ولذلك فهي إنجاز قدر أكبر من الأهداف المحددة (مخرجات) بتكاليف أقل (مدخلات)، ولقد تم الاستعانة بمعايير التدقيق الداخلي في قياس كفاءة التدقيق الداخلي ويتضمن الأبعاد الآتية 1 :

42

1 الاحتراف المهني: ينبغي أن يؤدي المدقق الداخلي مهام عمله بكفاءة وعناية مهنية لازمة 2 .
الاستقلالية: ينبغي أن يكون عمل التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا، وأن يتسم عمل المدققين الداخليين بالموضوعية- و الاستقلالية.

3الاتصال: يتوجب أن يعمل المدقق الداخلي على توصيل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الأطراف الداخلية- والخارجية لتأكيد اللاتمة والخدمات الاستشارية ورفع تقاريره على نحو دوري إلى مجلس الإدارة.

4برنامج المهمات: ينبغي على المدقق الداخلي تطوير برامج العمل، وتوثيق تلك البرامج و تحديد و تحليل، وتقييم- المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمات للتدقيق الداخلي.

5التكلفة: ينبغي على المدقق الداخلي تحقيق أهداف المدقق الداخلي بأقل وقت وجهد وكلفة وصولا إلى إنجاز- المهمات.

-ولقد تعرض الباحثون للإنتاجية و كفاءة المدقق الداخلي، فمن منظور تقليدي فإن عملية تقييم أداء المدقق الداخلي كانت تعتمد على خمس مجموعات من المعايير وهي الاستقلالية و الاحتراف المهني و برامج المهمات و الاتصال و إدارة المراجعة الداخلية، وبما أن عملية المراجعة الداخلية تتبع من أن الكفاءة هي تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل وقت وجهد و تكلفة اعتمادا على أدوات قياس معينة تحدد درجة إنجاز هذه الأهداف المطلوبة، فإن كفاءة إجراءات المراجعة تحدد نتيجة لصفات ونوعية المدققين تبعاً للكفاءة التي يتمتعون بها، و جودة الإجراءات الرقابية للمؤسسة التي ينفذها نشاط المراجعة الداخلية، أي أن عملية التدقيق الداخلي هي مؤشر كفاءة المؤسسة، و أن دائرة المراجعة الداخلية قد حققت أهدافها بأقل وقت وجهد و تكلفة ووفق معايير محددة و عالية الجودة .
-إن كل من مهنة التدقيق و المحاسبة تقدم خدماتها للأطراف كافة داخل المشروعات و خارجها، و ان الأطراف التي تستفيد من تبيين قراراتها المختلفة تستند بالأساس على تقرير مدقق الحسابات

بصفته يمثل رأيا فنيا محايدا ومستقلا، وهذا يفرض على المدقق عند إعداد تقريره التحلي و التمسك بالمعايير المهنية المختلفة التي جيب ان تتوافر في المدقق ويف عملية التدقيق نفسها. من هنا اقتضت ضرورة التركيز على مدقق الحسابات في تحسين نظام المعلومات المحاسبية، وذلك بتفعيل مبادئ الاستقلالية والحيادية والأمانة والشفافية و غريها من المبادئ التي تهتم بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، بما يضمن تحقيق العدالة ويحفظ للمساهمين و للأطراف الأخرى المتعاملة مع المؤسسة حقهم، و لتحقيق ذلك البد من التزام المدقق بالقواعد الاخلاقية و المهنية للحد من تلك الممارسات التي تهدد

43

مستقبل المؤسسة في النمو والبقاء والاستمرار .ومن اجل القيام بعملية التدقيق بكفاءة لتمكن المدقق الداخلي من القيام بواجباته بالكفاءة المهنية المتطلبة منه بحسب المعايير الدولية والمحلية للتدقيق ، وإذا كان استخدام الحاسوب ونظام المعالجة الآلية يساهم في حماية المؤسسة ويؤكد مساهمة المخرجات في هذا النظام وفي تحقيق الأهداف الموضوعية بفاعلية والتأكد بان الموارد المتوفرة في المؤسسة تستخدم بكفاءة ومن هنا عملية التدقيق هي عملية منظمة للحصول أيضا على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة على البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقيق من مد مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوظيف النتائج الأطراف العالقة، وجيب على المدقق أن يبلغ كال من الإدارة العليا للمؤسسة ومجلس إدارتها بأي مواطن ضعف جوهري يف نظم الرقابة الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية واليت مل يتم معالجتها، أو تصحيحها قبل فحصها ويفضل أن تتسم الاتصالات بين المدقق والمؤسسة حمل التدقيق يف صورة تقرير مكتوب، حيث يمكن تفادي احتمال سوء الفهم وإذا اكتفى المدقق بتبليغ المسؤولين بالمؤسسة شفويا فعليه أن يشري الى ذلك بكتابة ملحوظة في أوراق كل التدقيق.

خلاصة الفصل الثاني

43 خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص. 199
2محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره، ص12

لقد تم التعرف على التدقيق الداخلي ودور المدقق في تحسين النظام المعلومات المحاسبية، حيث يعتبر التدقيق الداخلي نشاطا داخليا مستقلا تنشئه الادارة لخدمتها، كما أنها الداعم الاساسي في عملية الرقابة وتساهم في اضافة قيمة المؤسسة من خلال الحماية الكاملة وضمان الالتزام بكل الانظمة والقوانين والتشريعات عبر ما يقدمه من تقارير لمجلس الادارة ان استقلالية والموضوعية لها تأثير جوهري على عمل المدقق الداخلي لأنه من خلالها يستطيع ان يحقق اهداف التدقيق بمستوى كفاءة افضل وكذلك من خلال مكانة وموقع المدقق في الهيكل التنظيمي، كما ازداد الاهتمام بالرقابة على النظم الالكترونية لما لها من اهمية قصوى كونها تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل الاعمال المحاسبية والمالية، لذلك ادى هذا التطور السريع الى زيادة المخاطر المتعلقة بالإجراءات الرقابية.

الختامة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزء أساسي وهام من النظام المعلومات الإداري، يختص بجمع المعلومات المحاسبية

والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من واقع المستندات والتي تعتبر المصدر الخاص بإثبات كافة الوقائع ثم معالجتها، ولتحقيق ذلك فإن التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في تحقيق السرعة والدقة في الحصول على معلومات محاسبية مفيدة ومناسبة والتي تعتبر بمثابة مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي.

كما أنه يعكس فعلا واقع الأحداث الاقتصادية بأحداث المؤسسة من خلال عملية مهمة المتمثلة في التدقيق الداخلي،

حيث أن مخرجات النظام المعلومات المحاسبية هي مدخلات التدقيق، وهدفها الأساسي هو إعداد تقرير يتضمن رأي المدقق الداخلي حول مصداقية القوائم المالية، وبالتالي فإن أي خلل يدل على وجود خلل في نظام المعلومات المحاسبية.

• صحة اختبار الفرضيات:

فيما يخص صحة اختبار الفرضيات فقد ادت إلى نتائج واقترح بعض التوصيات التي يرى بأنها ضرورية والتي تخص نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي:

□ بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في أن نظام المعلومات عنصرا أساسيا في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية لأن نظام المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات الاقتصادية، فهو يقوم بتحويل المدخلات المتمثلة في الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات والتي تتمثل في المعلومات، كما تعتبر القوائم المالية من أهم المخرجات النظام المعلومات المحاسبية وهي بمثابة مدخلات عملية التدقيق المحاسبي، كما أن له مجموعة من المعايير والاجراءات التي تحكم عملية التدقيق الداخلي.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على عمل التدقيق الداخلي على اكتشاف وإبراز نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة

الداخلية، أكدت هذه الفرضية على أن الهدف من تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية هو اكتشاف نقاط قوتها وضعفها.

□ أما الفرضية الثالثة والتي تتمثل بأن التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات تأثير على نظام المعلومات المحاسبية، تأثر نظام المعلومات المحاسبي بالتطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث ساهمت هذه الأخيرة بشكل فعال في :

تحقيق سرعة ودقة في معالجة البيانات المحاسبية، عن طريق استخدام عدة وسائل من أهمها أجهزة الإعلام الآلي

والبرامج التطبيقية المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية ووسائل الاتصالات الجديدة لتبادل وتخزين البيانات والمعلومات المحاسبية.

• نتائج الدراسة:

النتائج العامة المتوصل إليها من خلال الدراسة في الجانب النظري والجانب التطبيقي هي كالتالي:

□ يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتجميع وتخزين البيانات عن الأنشطة والعمليات المالية المختلفة ومعالجتها وتحويلها الى معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

□ يعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزء هام من النظام المعلومات الاداري الذي تكمله نظمه الفرعية ببعضها البعض من خلال عملها بصورة متبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من اكثر من نظام فرعي، مما يؤدي الى خفض تكاليف انتاج المعلومات اللازمة لجهات مختلفة . وبالتالي تحقيق ما يعرف بنظام معلومات متكامل.

□ ان تصميم نظام المعلومات المحاسبية على اسس ومبادئ سليمة يجعله قابلا للتجديد، وبالتالي انتاج معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

□ يعمل التدقيق الداخلي على منع وتقليل حدوث الاخطاء وهذا ما يزيد الحاجة لها، وتسعى لتأكيد عن مدى التزام المؤسسة بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعية.

□ دور المدقق الداخلي في تدقيق نظام المعلومات المحاسبية ودرجة الامان المصاحبة لها يكون لتحقيق الاهداف المسطرة من طرف ادارة المؤسسة.

• آفاق البحث

قد تكون هذه الدراسة دافعا لدراسات مستقبلية نذكر منها:

أثر استخدام الحاسوب على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين .

□

أهمية تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي للمؤسسة.

التوصيات:

ضرورة تجسيد نظام معلومات محاسبي فعال وذلك بإعادة النظر في السجلات المحاسبية والتقارير المالية.

□

ضرورة استخدام المدقق الداخلي لتكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي من أجل تحسين عملهم وتأديته بأقل وقت وتكلفة لأن أغلب المؤسسات أصبحت تستخدم هذه التكنولوجيا ضرورة استخدام نظام الرقابة الداخلية لأنها تعمل على تنسيق وتنظيم الوسائل والمقاييس المتبعة للمؤسسة، فهدفها حماية اصولها وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها وسهولة عملية التدقيق، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعية

القيام برقابة مستمرة ومفاجئة، وإعداد جدول فصل للمهام على مستوى المؤسسة، مع تحديد المسؤوليات الفردية، والتأكيد على ضرورة تطبيق الإجراءات الداخلية.

آفاق البحث :

قد تكون هذه الدراسة دافعا لدراسات مستقبلية نذكر منها:

أثر استخدام الحاسوب على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين .

□

الخاتمة

أهمية تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي للمؤسسة.

قائمة المراجع

1- ابراهيم الاعمش، اسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992

- 2- ابراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الدار الجامعية، مصر، 2004
- 3- أحمد حسين علي حسين، نظام المعلومات المحاسبية (الاطار الفكري و النظام التطبيقية , النظام اليدوي، تحليل و تصميم النظم نظام الحاسوب)، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008
- 4- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005
- 5- احمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبيد وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2007
- 6- أحمد زكريا زكي عصيمي، نظام المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، القاهرة 2011
- 7- احمد عبد المولى، اساسيات المراجعة، دار النشر (غير موجودة)، مصر، 2008
- 1987، 2- أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ط2
- 9- احمد ياسين العيسي، اصول المحاسبة الحديثة، الجزء الاول، دار الشوق للنشر والتوزيع، الاردن، 2003
- 10- اشتيوي عبد ادريس عبد السلام، المراجعة :معايير واجراءات، طبعة الرابعة، دار النهضة العربية، لبنان، 1996
- 11- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الادارية وتقييم الاداء، الدار الجامعية، طبعة الاولى، الاسكندرية، 2011/2010
- 12- أمين السيد احمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005
- 13- بناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006
- 14- جنان حلوة رضوان وآخرون، أسس المحاسبية المالية، طبعة الاولى، دار الحامد، الاردن، 2004
- 15- خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2012
- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الاردن، 1998
- 17- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006
- 18- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006
- 19- خليل عواد ابو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر الأردن 2005

- 20- داوود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية، دار المنشورات الحقوقية، الطبعة الثانية، لبنان، 2002
- 21- زياد عبد الحليم الذبيبة ، نضال محمود الرمحي وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011
- 22- السيد عبد المقصود ديبان، كمال الدين الدهراوي وآخرون، اساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار النشر (غير موجودة)، 2005
- 23- صباح رحيمة، عبد الفتاح ابراهيم زربية وآخرون، نظم المعلومات المالية (اسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2011
- 24- عباس مهدي الش يرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الكويت، 1990
- 25- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 1998
- 26- عبد الفتاح محمد الصحن، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998
- 27- عبد الوهاب نصر على، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحداث الاصدارات الدولية ، مدخل دولي مقارنة لإدارة المخاطر ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016 2015
- 28- عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006 2005

الجرائد الرسمية

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 2. القانون 88. 01 ، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1- / 1988